

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

طرق وتقنيات التدقيق الداخلي في مصلحة المحاسبة والمالية دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

تحت إشراف:

د/ بالنور محمد الساسي

إعداد الطلبة:

باي سمية

دقاشي سعاد

خضراوي حنان

بوغزالة آية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة
أ.د/ الأزهر عزة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د/ محمد الساسي بالنور	أستاذ محاضر صنف "ب"	مشرفا ومقررا
أ/ أنيس هزلة	أستاذ مؤقت	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

ها نحن ذا نختم بحث تخرّجنا بكل همّة ونشاط، نمتنُّ لكل
من كان له الفضل في مسيرتنا، وساعدنا ولو باليسير،
إلى الأساتذة المُبجّلين الذين رافقونا في مشوار الدراسة
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لهم ولكل من
ساهم وساعدنا بالتوجيه لإنجاز هذا البحث المتواضع
ونخصّ بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بالنور محمد الساسي
كما لا ننسى موظفي بنك البركة ونخص بالذكر
السيد: رزيق الصادق وعازب الشيخ محمد
وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل
من بعيد أو من قريب.

الطالبات

الإهداء

أهديكم اليوم بحث تخرجي داعي الله عز وجل أن ينال إعجابكم
أرى رحلتي الجامعية قد انتهت اليوم بالفعل، من بعد تعب ومشقة لوقت طويل
وها أنا اليوم أختتم بحث تخرجي بكل ما لدي من همّة ونشاط، وبداخلي كل تقدير
وامتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو باليسر، إلى
حبيبتي التي أفضلها عن نفسي، فهي التي ضحت من أجلي، والتي لم أراها يومًا ما
تدخر جهدًا في سبيل إسعادي دائمًا وأبدًا، إليك وحدك أُمي الحبيبة، وإليك أيضًا يا
خالد الذكر، فقد كنت خير مثال لرب الأسرة، فلم أرك يوم تنهاون في توفير لي
سبل السعادة والخير، إلى روحك أبي الموقر .



الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا
إلى روعي أبي الطاهرة

سعاد

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى صدفتي الجميلة وسندي

وملجئي الوحيد (أيمن)

هسمية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية اكتشاف الأخطاء والتلاعب في البنوك التجارية حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة ومجلس الإدارة في تحديد الأخطاء وتصحيحها، من خلال تقديم خدمات استشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية الفحص.

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من الدراسة، هي عدم الإفصاح في البنوك التجارية وهذا يؤدي للتقليل من مصداقيتها وموثوقيته، كما يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف نقاط القوة والضعف لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة، عدم فعالية التدقيق الداخلي في عملية اكتشاف الأخطاء في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية

Résumé :

Cette étude vise à déterminer la mesure dans laquelle la fonction d'audit interne et de l'efficacité dans le processus de découverte d'erreurs et de manipulations dans les banques commerciales ;ce permet l'activité de vérification interne de la haute direction et le conseil d'administration dans le processus d'identification et de correction des erreurs ;grâce à la fourniture de services de d'identification et de correction des grâce à la fourniture de services de confirmation et de consultation différents au cours de la mise en œuvre du processus de sélection.

Parmi les résultats les plus importants de cette étude comprennent sont،

-la non – divulgation dans les banques commerciales ce qui conduit à réduire la crédibilité et fiabilité ،travaux de vérification interne de découvrir les forces et les faiblesses des systèmes de contrôle interne mises en place

Le Mots clé : les banques commerciales، audit interne، vérification interne

الفهرس

الصفحة	المحتويات
—	الملخص
	شكر وعرفان
—	الفهرس
—	قائمة الجداول
—	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
06	الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي للتدقيق الداخلي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي
08	المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الداخلي
09	المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه
11	المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي
17	المطلب الرابع: التدقيق الداخلي ومفاهيم أخرى
20	المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي
20	المطلب الأول: مفاهيم التدقيق الداخلي
23	المطلب الثاني: مبادئ وصلاحيات التدقيق الداخلي

25	المطلب الثالث: وظائف وخدمات التدقيق الداخلي
27	المطلب الرابع: عوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي
30	خلاصة
31	الفصل الثاني: منهجية التدقيق الداخلي
32	تمهيد
32	المبحث الأول: إجراءات التدقيق الداخلي
32	المطلب الأول: التحضير لعملية التدقيق الداخلي
36	المطلب الثاني: تنفيذ عملية التدقيق الداخلي
37	المطلب الثالث: إعداد التقرير
41	المبحث الثاني: أدوات التدقيق الداخلي
41	المطلب الأول: أدوات الاستفهام
43	المطلب الثاني: أدوات الوصف
46	المطلب الثالث: أدوات التنظيم
48	خلاصة
49	الفصل الثالث: تطبيق مهمة التدقيق على بنك البركة وكالة الوادي
50	تمهيد
51	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة
51	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وقدراتها

55	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة
56	المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي علة مستوى مصلحة المحاسبة والمالية
56	المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق
58	المطلب الثاني: تنفيذ عملية التدقيق في مصلحة المحاسبة والمالية
62	المطلب الثالث: إعداد تقرير مهمة التدقيق
65	خلاصة
66	الخاتمة العامة
69	قائمة المراجع
–	الملاحق

قائمة الأشكال:

الصفحة	الأشكال
16	الشكل رقم 01: يوضح أنواع التدقيق الداخلي.
26	الشكل رقم 02: يوضح وظائف التدقيق الداخلي.
44	الشكل رقم 03: عناصر خرائط التدقيق.
54	الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة الوادي

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
18	الجدول رقم 01: يوضح أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير.
57	الجدول رقم 02: تدقيق العمليات.
61	الجدول رقم 03: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

قائمة الملاحق:

	الوثائق
—	الوثيقة 01: تفصيل نقدي
—	الوثيقة 02: وصل تسليم
—	الوثيقة 03: أمر بالتحويل

المقدمة

العامّة

المقدمة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسة الاقتصادية فانتقلت من مؤسسة صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسة ضخمة ذات العمليات متشعبة كبيرة الحجم تنفصل فيها الملكية عن التسيير مما أدى إلى ضرورة الاهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن لأصحاب المؤسسة الحفاظ على أموالهم المستمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم والحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات وفي مقدمة هذه الوسائل يأتي التدقيق يعمل على فحص أنظمة الرقابة والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع.

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات، لما له من أثر من تصميم وتركيز وتطوير وتصميم نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عدد من كبريات الشركات في العالم.

وتزداد أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات لما لها من أثر على سير العمل داخلهم وصولا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المسالمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية لسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء، وتجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعايير الدولية إذ أن هذه الأخيرة ما هي إلا نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة وتدقيق.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما سبق ذكره فإن إشكالية الدراسة يمكن صياغتها ضمن التساؤل التالي:

ما هي طرق وتقنيات التدقيق الداخلي المعمولة بها في مصلحة المحاسبة والمالية ومدى تطبيقها فيها؟

إن التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟ فيما تكمن أهميته؟

ما هي أنواع التدقيق الداخلي وما هي أهدافه؟

ما هي أهم وظائف وخدمات التدقيق الداخلي؟

ما هي الأدوات والإجراءات التي يعتمد عليها التدقيق الداخلي؟

ما هي أهمية الحاجة إلى التدقيق الداخلي في البنوك التجارية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية الموضوع أنطلق البحث من فرضيات التالية والمتمثلة في:

- التدقيق وفحص انتقاده يقوم به الشخص داخل المؤسسة لتأكد من صحة وسلامة الحسابات في دفاتر وسجلات المحاسبية والإجراءات التسييرية المعمول بها في مؤسسة تكمن أهميته في الكشف عن الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها.
- بالرغم من تعداد التدقيق الداخلي إلا أنه من صعب فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق ومن هذه الأنواع تدقيق الالتزام وتدقيق التشغيل، تدقيق المالي ونظم المعلومات، تدقيق الأداء ...
- يهدف التدقيق الداخلي إلى تأكيد من صحة وسلامة ومصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة التسييرية القائمة في المؤسسة بوظيفة الفحص وتقييم والمراقبة والتنفيذ.
- يتم الاعتماد في تدقيق الداخلي على أدوات الاستفهام وأدوات الوصف وتقوم بإجراءات التحضير لعملية التدقيق ومن ثم التنفيذ ومن ثم إعداد التقرير.
- التدقيق الداخلي ضرورة ملحة نظرا لتطور البنوك التجارية ونشاطاتها.

أهمية الدراسة:

يلعب التدقيق الداخلي دورا في العديد من المسائل داخل المؤسسة، لهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز ضرورة وحتمية وجوب تبني هذا نوع من التدقيق رغم عدم الزاميته من الناحية القانونية، وذلك لأثره ودوره في اكتشاف الثغرات والنقائص التي قد تتم داخل المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- تتلخص الأهداف التي تتطلع هذه الدراسة للوصول إليها فيما يلي:
- توضيح أهمية وفائدة التدقيق الداخلي ومدى توفر خدماته في المؤسسات.
- تبيان أدوات التدقيق الداخلي الذي يؤكد من صحة وسلامة ومصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية.

أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار هذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما يعود هذا الاختيار لعدة دوافع ومبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- الضعف الذي تعيشه تجربة التدقيق الداخلي في الجزائر من حيث تطبيقها، بحيث نجد العديد من المؤسسات تطبق التدقيق الداخلي تحت مفهوم الرقابة.
- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص.
- الميل الشخصي للاطلاع ودراسة المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- البعد الموضوعي للدراسة: يتمثل في طرق وتقنيات التدقيق الداخلي في مصلحة المحاسبة والمالية.
- البعد الزمني للدراسة: أي ان الجانب الدراسي يقتصر على تقنيات دراسة التدقيق الداخلي في بنك البركة بالوادي.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

هناك عدة دراسات سابقة في إطار هذا الموضوع:

دراسة إيهاب مصطفى، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة، 2012

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتمثل في أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي لمصارف الفلسطينية في قطاع غزة وهدفت الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور إدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة وان التدقيق الداخلي يعمل على الحد من المخاطر وتقليصه.

*هناك العديد من الدراسات على المستوى الدولي التي تناولت موضوع المراجعة في البنوك التجارية وفي حدود علم الباحث فإن الدراسات التي تناولت مواضيع المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، فكانت كما يلي:

شادي صالح البحري، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة لنيل شهادة الماجستير فرع محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010/2011.

تدور إشكالية البحث حول مساهمة المراجعة الداخلية بشكل فعال في إدارة المخاطر للبنوك التجارية. حيث قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول، لدينا ثلاث فصول نظرية، الفصل الأول يتمحور في المخاطر لدى البنوك أما الفصل الثاني والثالث عن طبيعة المراجعة ومعاييرها في المصارف ودورها في إدارة المخاطر، أما الفصل التطبيقي فتمحور في الدراسة الميدانية للاستبانة لدى واقع المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك السورية.

*عبد السلام عبد الله أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2010.

تدور إشكالية البحث حول ما مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تنفيذ بما يحق أعلى فعالية وفائدة ممكنة للطرفين وللمؤسسة حيث قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول:

فيما الجانب النظري لدينا ثلاث فصول الفصل الأول والثاني: مدخل إلى المراجعة والتطرق إلى معاييرها وأنواعها أما الفصل الثالث محتواه العلاقة التكميلية بين المراجعة الداخلية والخارجية.

الجانب التطبيقي:

دراسة حالة التكامل بين شركة مجني وحازم وحسام وشركائهم محاسبون قانونيين وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار.

منهجية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية موضوعية، سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الإطار النظري لتدقيق الداخلي وذلك بالاعتماد على الكتب ومذكرات التخرج والمجلات، أما في الجانب التطبيقي فقط تم استخدام منهج دراسة حالة وذلك بالاعتماد على المقابلة والوثائق الداخلية للمؤسسة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعلة الأسئلة الفرعية وثبات صحة الفرضيات قسمت الدراسة

إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان المدخل النظري والمفاهيم لتدقيق الداخلي حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية التدقيق الداخلي أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أساسيات التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني: فتطرقنا فيه إلى منهجية التدقيق الداخلي والذي قسم إلى مبحثين حيث خصص المبحث الأول إلى إجراءات التدقيق الداخلي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أدوات التدقيق الداخلي.

الفصل الثالث: فتناولنا فيه الجانب التطبيقي مهمة التدقيق على مؤسسة بنك البركة وكالة الوادي حيث قسم إلى مبحثين المبحث الأول التعريف بمؤسسة بنك البركة وتناولنا في المبحث الثاني إجراءات تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية.

صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا عند قيامنا بتربص التطبيقي وعدم حصولنا على ملاحق تدعم بحثنا.

الفصل الأول

مدخل نظري ومفاهيمي

للتدقيق الداخلي

تمهيد

من أجل تحديد الانحرافات والتلاعبات والأخطاء التي تنتج عن كثرة العمليات والمعلومات المتدفقة، كان لابد من وجود خلية أو قسم أو حتى مصلحة تختص بمراقبة وتقييم أداء مختلف أقسام المنشأة.

وهنا يظهر التدقيق الداخلي كوظيفة ذات أهمية داخل المنشأة وبشكل موضوعي وبصفة مستمرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والتأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية وكشف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها وإضافة قيمة للمنشأة من خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

تطور التدقيق بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح، ولكي تحقق الإدارة هذه الغاية لابد لها من أن تعتمد مصلحة التدقيق الداخلي، أو شخص مهني يقوم بأعمال التدقيق الداخلي للتقييم والحكم على الأنظمة القائمة في المؤسسة مما يساعدها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الداخلي.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقيق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته وتؤكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة التدقيق Auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها يستمع.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج. فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق فقد نشأت حاجة أصحاب المشروع إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك بالواقع. وقد ازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال، وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وإدارته.

وفي عام 1581 ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا، وقامت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة. وكان لبريطانيا السبّاقة في نشأة أول جمعية للمحاسبين القانونيين عام 1854 ومن ثم في فرنسا عام 1881 والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 وألمانيا عام 1896.

وفي نهاية القرن 19 قدمت السويد وصفاً لوظيفة التدقيق وفي عام 1870 اكتسبت الحكومة السويدية مهنة التدقيق أهمية من خلال الاهتمام بالتقارير المقدمة إلى السلطات المختصة. وفي عام 1951 تأسست جمعية صغيرة للسماح للمدققين الداخليين للحصول على اتصال مع بعضهم البعض.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والاهتمام به كمهنة مع التطور للمهنة، أنترع المدققون الداخليون اعتراف أكبر لوظيفتهم، وفي 17 نوفمبر 1941 تم إنشاء مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA)، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق

الداخلي، إن معهد المدققين الداخليين (IIA)، هو منظمة دولية نشطة تلبي حاجات المدققين الداخليين على الصعيد العالمي، وإن المعهد متفرغ للعمل على التطوير المهني المستمر للمدققين الداخليين، الأفراد منهم ومهنة التدقيق الداخلي ككل. حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته. وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة.

وهكذا أصبح هذا المفهوم يساير التغيرات التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية خصوصا في الأمور المالية والمحاسبية إلى أن وصل لكامل المستويات التشغيلية، وازدياد اللامركزية بالمنظمات الأمر الذي زاد في تعقيد الأنشطة والعمليات وولد الحاجة لإيجاد مراقبة، أدت لنمو التدقيق الداخلي حيث قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بالترويج لمهنة المدقق الداخلي المعتمد وجعلها مهنية ومتطورة وأوجد أنظمة وقواعد وتنظيمات ووضع معايير دولية (Standards) لضبط التدقيق والمدققين الداخليين. (بتصرف)¹

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي عدة تعريفات منها ما يلي:

- عرفه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (The Institute Of Audition) على أنه: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".²
- عرف أيضا على أنه: "نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمنشأة درجة من السيطرة، ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال عملية التقييم وتقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها".³
- وعرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية على أنه: "نشاط مستقل داخل المنشأة لتقييم ومراجعة العلميات من خلال تقديم وتقييم فعالية الأشكال الأخرى من الرقابة، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة إدارة المنشأة في الممارسة الفعالة لمسؤولياتها بتزويدها بتحليل، تقييمات واقتراحات ملائمة تتعلق بالأنشطة التي تم فحصها".⁴

¹ خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 25-33.

² أم كلثوم أولاد البركة، سمية عيسى، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-، مذكرة ماستر، جامعة دراية، أدرار، الجزائر، 2016، ص 16.

³ Khalassi rëda, les applications de l'audit interne, èolutions houma, alger, 2010, p 48-49

⁴ محمد صالح، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، 2016، ص 67.

• عرف علم المحاسبة التدقيق الداخلي على أنه: "هو مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ويعني يبدأ عمل المدقق الداخلي بعد عمل المحاسب فيقوم بتحليل ما حوته القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وعدالة تصويرها للواقع. ومن أجل هذا يعود لمطابقة البيانات مع الدفاتر والسجلات، كما يعود إلى المستندات المؤيدة لما هو مسجل بالدفاتر والسجلات وربما يؤدي الأمر إلى تعدي نطاق المشروع بحثاً وراء دليل أو قرينة.¹

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو:

1. **نشاط تأكيد:** مهمته تقديم خدمات تأكيدية للإدارة، وذلك من خلال التأكد من حسن سير العمل وفحص مختلف أنشطة المنشأة، والتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي يخص عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة.

2. **نشاط استشاري:** من خلال عمليات المشورة المقدمة للوحدات التنظيمية داخل المنشأة وخارجها.

3. **نشاط موضوعي:** حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء ممارسته لمهامه.

4. **نشاط مستقل:** وهذا من خلال إفساح المجال للمدقق الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة وبعيداً عن أية ضغوط.

¹[http://www.starshams.com/2021/05/internat\(1\)-audit.htm/](http://www.starshams.com/2021/05/internat(1)-audit.htm/)، 10/03/2022، 23:05.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي عدة أهداف وهي كما يلي:¹

- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها؛
- التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة؛
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، تأكيداً للمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
- التأكد من صحة البيانات، ومدى الاعتماد العمليات، ودراسة الضبط Review فحص Examine عليها، من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلي وتدقيق البيانات؛
- مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر؛
- مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر؛
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها؛
- إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.

بالرغم من تعدد التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة بإمكان فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق. فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات. كل هذا معهد المدققين فقد عمد على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط فهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق.

¹ خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1. تدقيق الالتزام:

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من المنشأة، وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عدة أعباء وهي:

✚ التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة.

✚ الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.

✚ رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

2. التدقيق التشغيلي:

يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية. فقد يشمل تدقيق العمليات تقييماً كاملاً لنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال (تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة المستودعات... الخ). عرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختيار وتقييم النشاطات التشغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشاطات، أو الوحدات المختلفة، زيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.

ويعرف التدقيق التشغيلي أيضاً بأنه: "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقييم كفاءة استخدام المواد المادية والبشرية، بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلف لعمليات، ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.

3. التدقيق المالي:

- يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول.
- وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق إما مسبق وإما لاحق؟
- تخضع كافة عمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي والتي تقوم على:
- التأكد أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها
 - التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها.
 - المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والمخالصات والإيصالات والكشوف الأصلية.
 - التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي لا ينفي وجود مراجعة مالية متخصصة قبل الصرف مسؤولية الإدارات والأقسام واتجاه واجبات التدقيق الداخلي.

4. تدقيق نظم المعلومات:

- إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب، وصحيحة وكاملة ومفيدة، وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في:
- فصل المهام: يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية مستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن بسهولة تعويضها بإجراءات رقابية بديلة.
 - اختفاء مسار التدقيق: تختفي في بيئات الحاسب الآلي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، فبينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراحل سير العملية. تطلب ذلك إلى ضرورة القيام بعملية التدقيق على الحاسب الآلي بصورة مستمرة وعند إنجاز كل مرحلة من المراحل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.
 - تشغيل موحد للعمليات: تكفل بيئة الحاسب الآلي الأنساق والثبات في تشغيل العمليات بما يضمن اختفاء الأخطاء البشرية والحسابية. وفي المقال فإن بيئة الحاسب الآلي تكون عرضة وبشكل أكبر من البيئة اليدوية للأخطاء في عمل النظام ككل وذلك بسبب خطأ مثلاً في بناء البرامج.

- مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات: يقوم الحاسب بالمباشرة بتنفيذ العمليات دون الحاجة للموافقة المسبقة كما هو الحال في البيئة اليدوية.
- تزايد فرص حدوث الأخطاء والتجاوزات: تعمل المجموعة التالية من صفات بيئة الحاسب الآلي على زيادة فرصة وقوع الأخطاء والتجاوزات المقصودة:
 - إمكانية الوصول من على بعد إلى بيانات الحاسب وخاصة في بيئة شبكات الحاسب.
 - التركيز الكبير لبيانات ومعلومات الحاسب الآلي، على عكس الحال في بيئة العمل اليدوي.
 - عدم مشاركة مستخدم الحاسب الآلي في عملية التشغيل مما يقلل من فرصة ملاحظته للأخطاء.
 - إمكانية حدوث الأخطاء والتجاوزات في مرحلة تصميم أو صيانة الحاسب.
- ✓ زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري: تمنح برامج الحاسب الآلي فرص أكبر للمتابعة والإشراف الإداري وذلك من خلال التحليل التفصيلي للبيانات ومن خلال برامج التدقيق والمتابعة المترامنة مع عمليات التشغيل الآلي.
- ✓ زيادة الفرص للقيام بالمراجعة التحليلية: نظرا لتوفير الحاسب الآلي لكمية أكبر من البيانات والتقارير فإن الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحاليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج منها.

5. تدقيق الأداء:

- إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين. يطلق على هذا النوع من التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وتتم في الآتي:
- تقييم الأداء: من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية (التقرير الشهري للموازنة).
 - الحكم على الكفاءة وترشيد الإنفاق: حصر أي ضياع في استخدام موارد المنشأة ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تتبع الجهود المكرر الغير ضروري وأي إسراف في استخدام الموارد وعدم استخدامها بكفاءة وفعالية.

6. التدقيق البيئي:

- يهدف التدقيق البيئي إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجهه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية

البيئة من الاستنزاف أو الانقراض... وتحديد وتقييم المظاهر البيئية التالية (الأغبرة، الضحيج، المياه العادمة، حرق المخلفات، المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، التدخين، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية، المخلفات "النفايات" الصلبة...)

فعلى التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المنشأة عملت على اعتماد المظاهر البيئية الهامة لضبطها والسيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي للمنشأة وكذلك أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يؤثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من الالتزام بها.

7. التدقيق الاجتماعي:

يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه الدراسة والفحص والتقييم المنتظم للأداء الاجتماعي للشركات بهدف التحقق من سلامة التقارير المالية والاجتماعية عن مدى التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.¹

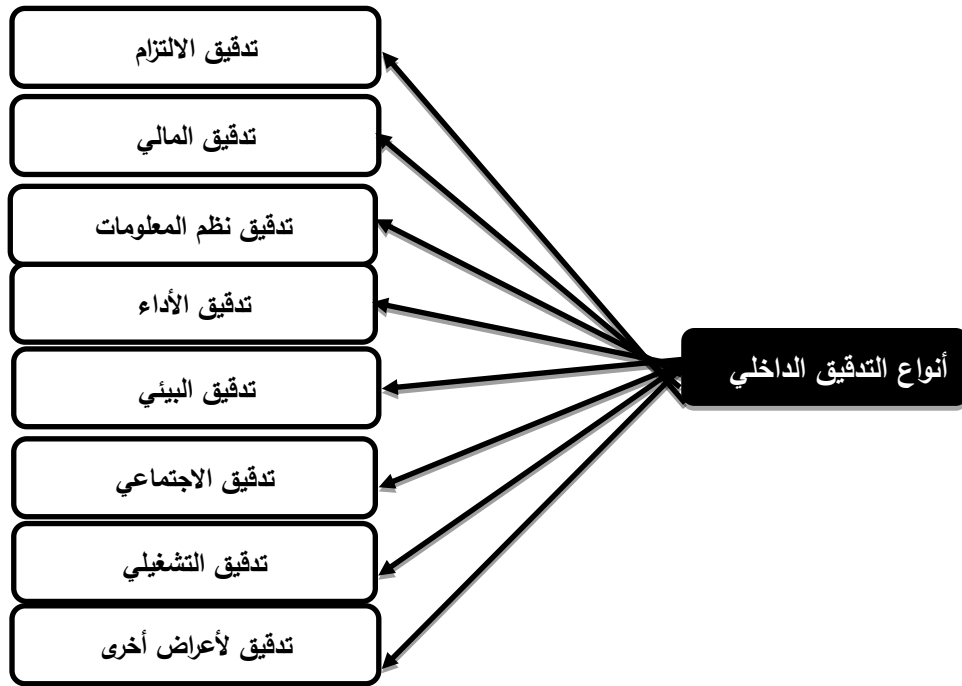
8. التدقيق لأغراض خاصة:

هو نوع من التدقيق يقوم به المدقق الداخلي بحسب ما يستجد من أحداث، تكلفه الإدارة العليا للقيام به فغالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن برنامج أوخط التدقيق الداخلي.²

¹ إيمان دغه، رحمة عنان، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة-، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 7.

² إيمان دغه، رحمة عنان، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة-، مرجع سابق، ص 7.

الشكل رقم 01: يوضح أنواع التدقيق الداخلي.



المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الرابع: التدقيق الداخلي ومفاهيم أخرى.

إن التدقيق الداخلي يلعب دوراً حيوياً في مجال الرقابة داخل المنشأة، وبالرغم من أهميته إلا أنه لا يحتكر هذا الدور لوحده، بل تتوفر المنشأة على العديد من الآليات والوظائف التي تدعم عملية الرقابة على نشاطاتها، وإن احتفظت كل منها بخصائص تميزها عن غيرها. وفي هذا الإطار نحاول مقارنة التدقيق الداخلي بالوظائف الرقابية الأخرى ومحاولة رسم حدود أكثر وضوحاً له، سواء ما تعلق بالأدوار، الصلاحيات، أو مجال التدخل والعمل.¹

1. التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير:

إن مراقبة التسيير تشمل مجموع الآليات والطرق التي تسمح للمنشأة بالتأكد من أن مواردها تستخدم شروط فعالة، وتأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية والأهداف الجارية التي وضعتها الإدارة، وتعتبر مراقبة التسيير أحد الوظائف الأساسية في المنشأة، وقد تطورت من مجرد تحليل التكاليف والموازنات إلى أداة فعالة لقيادة أداء المنشأة وتحسين عملياتها، وهو ما يجعلها ماثلة للتدقيق الداخلي ومتكاملة معه، وبالرغم من اختلاف الأساليب العملية في كل منهما إلا أن التدقيق الداخلي يتشابه مع مراقبة التسيير في:

- كلا الوظيفتين شاملتان، أي أنهما تهتمان بكل أنشطة المؤسسة.
 - كل من المدقق الداخلي ومراقب التسيير ليس له صلاحيات عملية وإنما يقدمان الاقتراحات والتوصيات.
 - الارتباط التنظيمي بأعلى مستوى إداري يمنحها الاستقلالية.
- لكن أوجه الشبه هذه لا تنفي وجود اختلافات جوهرية بينهما يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹ صالح محمد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة - دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (أ ل د) في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 45-48.

الجدول رقم 01: يوضح أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير.

التدقيق الداخلي	مراقبة التسيير
كيف نعمل ما هو موجود؟ كيف نحسنه؟	إلى أين نريد الوصول؟ من أين نطلق؟
صورة دورية ومفصلة.	صورة مستمرة وشاملة.
التوجه نحو المشاكل، الملاحظة في الميدان، والبحث عن أسبابها ونتائجها.	التوجه نحو مؤشرات عامة.
مراقبة تطبيق الإجراءات والتعليمات والقوانين نوعية المعلومات وملائمة الطرق لشروط تحقيق النتائج.	تخطيط ومتابعة العمليات ونتائجها تصميم وتنفيذ نظام المعلومات لأغراض التخطيط والمتابعة.
تدقيق وظيفة مراقبة التسيير.	تحليل ميزانية وظيفة التدقيق الداخلي.
بحث مستمر وعميق في الماضي (الحقائق) من اجل إيجاد فرص والتحسين وتطبيقها في المستقبل الرغبة في تغيير الماضي.	من اجل التحكم في المستقبل (المخطط)، تحليل أسباب الاختلاف بين الماضي والحاضر (الفروق)
اكتشاف الوسائل التنظيمية من اجل تحقيق الأهداف.	إعداد (من دون اتخاذ القرار) الأهداف بالاستناد إلى فرضيات واضحة.
فحص الأهداف للتأكد من صحة وسلامة طريقة تحديدها ومدى إمكانية تحقيقها.	تحليل التكاليف والمنافع
إصلاح كل قطاع على حدا.	تحليل مختلف القطاعات في المنشأة ككتلة واحدة

المصدر: من إعداد الطلبة.

2. التدقيق الداخلي ووظيفة التنظيم:

أثناء ممارسة مهامه، يمكن للمدقق الداخلي ملاحظة بعض الأخطاء في التنظيم التي قد تؤدي إلى نتائج خطيرة على المنشأة مما يستدعي منه الإشارة إليها، غير أنه ليس من مسؤوليات التدقيق الداخلي البحث عن أحسن الحلول للمشاكل التنظيمية المكتشفة، بل هذا واجب وظيفة التنظيم لكن هذا لا يمنع المدقق الداخلي من تقديم اقتراحات وإبداء رأيه في الحلول المقترحة. إذا فهو يساعد وظيفة التنظيم على تحديد وضبط الحلول لتقوم بتطبيقها بشكل جيد.

3. التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل والسلوكيات المصممة للتحكم في نشاط المنشأة وضمان معلومات ذات جودة وكذا تحقيق الكفاءة والفاعلية. وبصفة عامة فإن الرقابة الداخلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطبيق الجيد للقوانين واللوائح والسياسات.
- تطبيق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة.
- تحسين أداء عمليات المنشأة.
- ضمان موثوقية المعلومات المالية.

وتعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية علاقة مباشرة، حيث يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعالة وجود قسم داخل المنشأة وهو قسم التدقيق الداخلي، تتمثل مهمته في التأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها، وكذا التأكد من دقة المعلومات المالية والتحقق من عدم وجود أي تلاعبات أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن " المهمة الرئيسية لقسم التدقيق الداخلي هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية."

4. التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق:

يمكن القول أن لجنة التدقيق هي عبارة عن لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وهي عنصر أساسي في حوكمة الشركات حيث تقوم بالإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير وإظهارها بجودة عالية، وكذلك تعمل على حماية حقوق المساهمين ومصالح الأطراف الأخرى من خلال التأكد من جودة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، إذ تعتمد هذه اللجنة في عملها على المعلومات المقدمة من طرف المدققين الداخليين والخارجيين. وتعتبر العلاقة بين لجنة التدقيق والتدقيق

الداخلي تكاملية، حيث تعمل هذه اللجنة على زيادة فعالية التدقيق الداخلي من خلال دعم إستقلالهم، التنسيق وزيادة الاتصال بين التدقيق الخارجي والداخلي بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماتهم وخلق حوار صريح ومفتوح.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي.

إن أساسيات التدقيق الداخلي تعتبر بالغة الأهمية لكونها مفيدة من ناحية المدققين لذلك فهم يعتمدون عليها بكثرة ومن بين هذه الأساسيات نجد معايير التدقيق الداخلي، ومبادئ وصلاحيات المدقق الداخلي، ووظائف وخدمات التدقيق الداخلي، والعوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي.

تعريف معايير التدقيق الداخلي بأنها المبادئ التي تحكم عملية التدقيق، حيث تكون مقبولة ومتعارف عليها وتمثل هذه المعايير في الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق الداخلي باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة وتمثل هذه المعايير بطبيعة وأهداف وظيفة التدقيق الداخلي، وهي تعتبر عن مدى جودة المطلوبة من المدقق عند أدائه لمختلف مهامه وتمثل معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- الاستقلالية وتنفيذ عمل المدقق:

وينقسم هذا المعيار إلى:

- الاستقلالية.

- تنفيذ عمل المدقق.

1.1- الاستقلالية: على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلا وعلى المدققين الداخليين أن يتصفوا

بالموضوعية أثناء تأدية عملهم، ويتفرع من هذا المعيار إلى معيارين ثانويين يتمثلان في:

- المكانة في المؤسسة: لا بد أن تكون مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة بالمستوى الذي يسمح له بممارسة مسؤوليته بالتدقيق.

- الموضوعية: يجب أن يحتوي عمل المدقق على تخطيط المهمات، فحص وتقييم المعلومات المتلقاة والمستجعة التصريح بالنتائج المحصلة والمتابعة.

2.1- تنفيذ عمل المدقق: يجب أن يحتوي عمل المدقق على تخطيط المهمات، فحص تقييم المعلومات المتلقاة

والمستجعة، التصريح بالنتائج المحصلة والمتابعة.

وهذا المعيار تكمله أربعة معايير ثانوية تفسر محتواه ومغزاه وهي:

- تخطيط المهام: لا بد على المدقق الداخلي استقبال، تحليل، ترجمة المعلومات وتوثيق هذا العمل من أجل الفصل، كذلك توزيع وعرض النتائج من خلال المعلومات المستجعة ويمكنه إعداد تشخيصه.
- التصريح بالنتائج: على المدققين الداخليين أن يعدوا تقارير على النتائج المحصلة عليها، أي أنه هناك إقرار معروف وضروري هو أنه لا تدقيق بدون تقرير.
- فحص وتقييم المعلومات: لا بد على المدققين عند قيام بعمل الإلمام بجميع المعلومات اللازمة بغرض فحصها ومقارنتها وفي الأخير تقييمها لكي تكون نظرتهم شاملة.
- المتابعة: على المدققين الداخليين أن يقوموا بالمتابعة لضمان أن الأعمال التي ذكرت في التقرير ستأخذ بعين الاعتبار وأن عملهم سيتابع من خلال هذا التقرير.

2- التأهيل المهني: على المدققين الداخليين إنجاز أعمالهم بكفاءة مهنية عالية وضمير مهني.

يتفرع من هذا المعيار إلى ثمانية معايير ثلاثة منها متعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي، وخمسة منها بالمدقق الداخلي وهي كما يلي:

1.2- المعايير المتعلقة بمصلحة التدقيق الداخلي:

- اختيار وترسيم المستخدمين: على مصلحة المدققين الداخليين أن تضمن بأن تكون هناك كفاءة تقنية وتكوين عام للمدققين الداخليين حيث يكون بمستوى المراجعات المنجزة.
- معرفة التأهل وكفاءة التقنية: على مصلحة المدققين أن تحتوي الكفاءات والمؤهلات والمعارف الضرورية لإنجاز مسؤولية المدقق.
- الإشراف: على مصلحة التدقيق الداخلي أن تضمن أعمالها بالإشراف عليها بطريقة ملائمة ومناسبة.

2.2- المعايير المتعلقة بالمدققين الداخليين:

- احترام قانون المهنة: على المدققين الداخليين احترام قواعد قانون المهنة لأهمية هذا القانون ومساهمته في إعطاء قوة وسلطة معنوية لتقارير المدقق.
- معيار التأهيل والكفاءات المهنية: على المدققين الداخليين أن يكونوا ذوي معارف، تأهيل وكذلك الكفاءة التقنية الضرورية للتنفيذ الجيد لأعمال التدقيق الداخلي.
- العلاقات الإنسانية والقدرة على الاتصال: على المدققين الداخليين أن تكون لهم القدرة على الاتصال والحوار الفعال.

- التكوين المتواصل: على المدققين الداخليين الاعتناء بالتكوين المتواصل إذ بدونه لا يمكن الحفاظ على مستوى التأهيل والكفاءة.
 - الضمير المهني: على المدققين الداخليين مراعاة ضميرهم عند إنجاز المهام الموكلة إليهم للحفاظ على كيانهم وكيان الهيئة التابعين لها.
 - 3- **مجال ونطاق العمل:** يعتبر هذا المعيار أهم المعايير لتركيزه على نظام الرقابة الداخلية والأداء وهو يضم خمسة معايير ثانوية توضحه وتفسره.
 - **صراحة وشمولية البيانات:** على المدققين الداخليين أن يتأكدوا من صراحة شمولية البيانات والمعلومات المعدة من مختلف المصالح من التأشير والاعتماد عليها.
 - **احترام السياسات، الخطط، الإجراءات، القواعد والقوانين:** على المدققين الداخليين أن يفحصوا النظم المحضرة من أجل ضمان احترام السياسات، الخطط، الإجراءات، القواعد والقوانين المعمول بها داخليا.
 - **حماية الموجودات:** على المدققين الداخليين أن يفحصوا ما إذا كانت هناك إجراءات متخذة من أجل حماية الأصول، وإذ أمكن التأكد من وجودها فعلا.
 - **الاستعمال الرئيسي والفعال للموارد:** على المدققين الداخليين أن يقيموا ما إذا تم استغلال الموارد بطريقة اقتصادية وفعالة.
 - **تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة:** على المدققين الداخليين أن يفحصوا أنشطة المؤسسة وبرامجها إلى أن يصل وإلى نتيجة محققة مطابقة للأهداف المسطرة.
 - 4- **تسيير مصلحة التدقيق الداخلي:** على مدير مصلحة التدقيق أن يسيّر المصلحة بطريقة مناسبة وملائمة ومحكمة.
- يتبع هذا المعيار ستة معايير تفسره وتكمّله:
- **الأهداف والكفاءة والمسؤولية:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يتوفر لديه ملف يحدد فيه الأهداف والكفاءات المطلوبة ومسؤوليات مصلحته.
 - **التخطيط:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد الخطط التي تسمح لمصلحته بممارسة مسؤوليته.
 - **السياسات والإجراءات:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يبين الكتابات والسياسات والإجراءات التي توجه نشاطات مساعديه.

- **تسيير وتكوين الموظفين:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد مخططاً لتوظيف وتطوير الموارد البشرية لمصلحته.
- **المدقق الخارجي:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن ينسق جهوده مع المدقق الخارجي.
- **مراقبة الجودة:** على مدير مصلحة التدقيق الداخلي أن يعد خطة لمراقبة النوعية من أجل تقييم أنشطة مصلحته.

المطلب الثاني: مبادئ وصلاحيات المدقق الداخلي

إن مبادئ وصلاحيات المدقق ضرورة أساسية لنشاطه، حيث أن مهنة التدقيق الداخلي تقوم على أساس الثقة في تأكيدها الموضوعي.

الفرع الأول: مبادئ التدقيق الداخلي

من المتوقع من المدققين الداخليين أن يطبقوا المبادئ الآتية ويتمسكوا بها:¹

1. **الاستقامة:** والتي من شأنها إرسال دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للاعتماد على آراء وأحكام المدقق الداخلي، ولتحقيق مبدأ الاستقامة فإن المدقق الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:
 - تأدية الأعمال بنزاهة وحرص والشعور بالمسؤولية.
 - الالتزام بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات في الحدود المتوقعة منهم وفقاً للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
 - عدم مشاركة في أي نشاط غير مشروع أو القيام بأي أفعال وتصرفات تسيء إلى المنشأة.
 - المساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للمنشأة.
2. **الموضوعية:** يجب على المدقق الداخلي مراعاة أرفع مستويات الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط الذي يقوم بتدقيقه ويجب عليه مراعاة عدم التأثير في تكوينه لرأيه أو حكمه بمصالحه الشخصية أو بالآراء أو تأثيرات الآخرين ولتحقيق مبدأ الموضوعية فإن المدقق الداخلي عليه إتباع قواعد السلوك المهني التالية:
 - عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تسيء أو يتوقع أن تسيء إلى تقييمه المحايد ويشمل ذلك عدم المشاركة في الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المنشأة.

¹ رغبة إبراهيم المدحون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 30-31.

- عدم قبول أي شيء من شأنه أن يسيء أو يفترض أن يسيء إلى تقديره المهني.
- تجنب إخفاء بعض الحقائق المادية والتي تنشأ عن عدم الإفصاح عنها تحريف أو تشويه في تقاريره عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

3. **السرية:** على المدقق الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يتلقاها أو يطلع عليها، وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات بدون الحصول عن الإذن أو التفويض المناسب اللازم، وذلك ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للإفصاح عنها، ولذلك فإن عليه حماية المعلومات التي يحصل عليها لصياغة أداء واجباته وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى المنشأة.

4. **الكفاءة:** يجب على المدقق الداخلي استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي من خلال إتباع قواعد السلوك المهني التالية:

- أداء الخدمات التي تتوفر لديهم المعرفة، المهارة، الخبرة اللازمة لها.
- أداء خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.
- العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم وفعالية وجود الخدمات التي يؤدونها.

الفرع الثاني: صلاحيات المدقق الداخلي

حتى يستطيع المدقق الداخلي إدارة عمله كفاءة وفاعلية ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤوليته وصلاحياته، وفقا لما تقتضي به قواعد ومبادئ ومعايير التدقيق الداخلي. وبما أن الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي يتمثل في "مساعدة جميع أعضاء إدارة المنشأة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة، عن طريق إمدادهم بتحليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المنشأة. وحتى يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق ذلك الغرض بكفاءة فاعلية فإنه لا بد أن يكون مدير ومدقق التدقيق الداخلي متمتعين بمجموعة من الصلاحيات أهمها ما يلي:¹

- الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة وسجلات وممتلكات وموظفي المنشأة؛
- تحديد نطاق عمل التدقيق، بما فيها اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق، حيث يجب أن يكون نطاق أعمال التدقيق الداخلي غير مفيدة. بمعنى أن إدارة التدقيق الداخلي تكون لديها السلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل إدارة المنشأة؛

¹ فاطمة بوعج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للنسيج والتجهيزات sonitex- بسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 34-35.

- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المنشأة في كافة قطاعاتها، أي أن على جميع موظفي المنشأة مساعدة المدققين الداخليين، والتعاون معهم بشكل كامل، وإعطاء الأولوية لإجابة طلباتهم بدون قيود، تحقيقاً للفائدة المرجوة من التدقيق الداخلي في المنشأة؛
- الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المنشأة إذا لزم الأمر.

المطلب الثالث: وظائف وخدمات التدقيق الداخلي

بالرجوع إلى التعريف الصادر عن معهد المدققين الداخليين والذي بني عليه الإطار الجديد للتدقيق

الداخلي يتضح أن وظائف وخدمات التدقيق الداخلي تشمل الآتي:

الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي.

يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من صحة وسلامة ومصدقية الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة التسييرية القائمة في المؤسسة وهذا لا يكون إلا من خلال القيام بالوظائف التالية:¹

1- الفحص: يشمل الفحص السجلات والدفاتر المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية، وأيضا يقوم المدقق الداخلي بزيارة الفروع المختلفة للمؤسسة، وكما يمتد الفحص والتحقق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المشروع، حيث تعتمد الإدارة إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات التي تكون سليمة إذا كانت مبنية على تقارير صحيحة ومن أمثلة الفحص نجد قيام المدقق بمقارنة أرقام التقارير بالمعلومات المستخرجة منها، التأكد من القيود المسجلة.

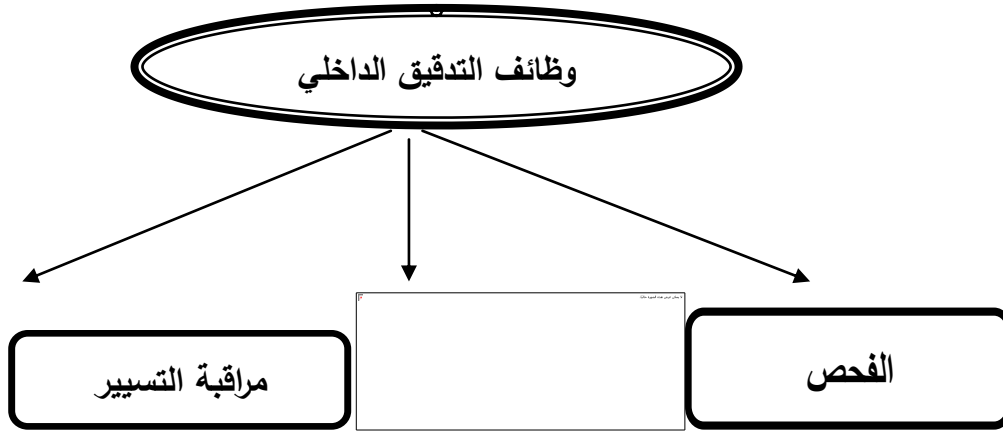
2- التقييم: إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير يمنح للمدقق الداخلي المقدرة للحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه، وعلى هذا يستطيع أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة عليه، من خلال التقييم يستطيع المدقق الداخلي أن يوفر للإدارة ما يلي:

- المعلومات الكافية والدقيقة؛
- المحافظة على مواردها من الضياع أو السرقة أو الإهمال؛
- مراقبة جميع الخطوات التشغيلية وتقييم الكفاية المحاسبية؛
- تقييم العمل لجميع الإدارات.

¹ أم كلثوم أولاد البركة، سمية عيسى، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-، مرجع سابق، ص 17-18.

3- مراقبة التنفيذ: لن تكون السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابية ذات قيمة إلا إذا أتت فعلاً وعلى هذا فإن من أغراض التدقيق الداخلي مراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعة ويكون هذا من خلال ملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مرسوم.

الشكل رقم 02: يوضح وظائف التدقيق الداخلي.



المصدر: إعداد الطلبة.

الخدمات التي يمدّها التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي:¹

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.
- قابلية المعلومات للاعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة ومفيدة وأن تكون قدمت في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- حماية الأصول: يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة البحث في الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة لذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها.
- الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية: يتحقق التدقيق الداخلي بقيام المنشأة بما هو مطلوب منهم من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد

¹ هموسامية، التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2021، ص 20-21.

أسباب ذلك وتحديد التكلفة الناتجة والمخاطر عن عدم الالتزام وهي الطريقة التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.

- **الوصول إلى الأهداف والغايات:** يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق الداخلي التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.
- **تحديد مواطن الخطر:** على المدقق الداخلي تحديد الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها وإذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق يتم تحديد أماكن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المنشأة، أو من معلومات مأخوذة من مصادر أخرى أو من مشاكل موجودة عند شركائه ذات نشاط مشابه للمنشأة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق ومعرفته العامة.
- **منع واكتشاف الغش والاحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المنشأة. وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال وقدرته على التحقيق من ذلك أو المشاركة مع جهات أخرى.
- **الشك المهني:** يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، إذ لا يجب على المدقق اقتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له اقتراض الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس اقتراض الأمانة المطلقة وبدلاً من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي إن وجدت فلا بأس عليه أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي.

تصنف العوامل المؤثرة في عملية التدقيق الداخلي وجودة تقريره الداخلي كما يلي:

● عوامل تنظيمية:

وتتمثل في تحديد إجراءات عملية التدقيق والتخطيط للعملية وتحديد حجم العمل والوقت اللازم لإتمام العملية وكذلك مهارة المدقق في تحديد بداية ونهاية عملية التدقيق وتقاس جودة أداء المهام من خلال دقة وكفاية برامج التدقيق، ونطاق التدقيق بالإضافة لبذل العناية اللازمة.

• عوامل سلوكية:

وتتمثل بالتزام المدقق بالأمانة والاستقلالية والتعاون مع الفريق لتوفير عوامل الجودة في العملية. حيث يجب على المدقق الإتفاق مع الفريق على درجة جودة عملية التدقيق الداخلي، واحترام السلوكيات الخاصة بالحيادية والاستقلالية.

• عوامل شخصية:

وتتمثل في المؤهل العلمي والخبرة العملية للمدقق، والحرص على الاشتراك بالدورات التدريبية. حيث وجد أن التدريب المستمر الذي يتلقاه المدقق عامل هام في جودة خدمة التدقيق المقدمة ويمكن قياس عامل الأهلية المهنية للمدقق من خلال المستوى التعليمي والشهادات التي يحصل عليها. كأن يكون ذا خبرة عملية، أولديه من التحصيل العلمي ما يؤهله لممارسة المهنة بحصوله على درجة بكالوريوس أو دبلوم على الأقل في المحاسبة، أو أن يكون المدقق حريصا على مشاركته في الدورات التدريبية الخاصة بمهنة التدقيق لأنه يوجد تأثير للعوامل الشخصية في تحقيق جودة عملية التدقيق.

• عوامل تتعلق بالأساسيات العلمية لمهنة التدقيق:

وتتمثل في الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المهنية للتدقيق وكيفية إعداد التقارير، واستغلال الموارد في النشاط، حيث أن المدققين الداخليين يبذلون العناية والكفاءة المهنية ويلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي وكيفية إعداد التقارير مما يعزز فعالية التدقيق الداخلي.

وتصنف عوامل جودة التدقيق الداخلي من ناحية أخرى إلى قسمين:

1-العوامل البيئية:

• **اتجاهات الإدارة:** من أهم عوامل جودة عملية التدقيق الداخلي وفعالية أدائها وجود دعم من قبل الإدارة لقسم التدقيق الداخلي، وكذلك دعم مجلس الإدارة في المنشأة فعادة ما يكون هناك اجتماعات دورية مع مجلس الإدارة يتم فيها استبعاد الإدارة التنفيذية مما يدعم استقلالية التدقيق الداخلي وجودة أدائه.

• **الهيكل التنظيمي:** حيث يؤثر موقع قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي على فعالية أدائه لكونه يتبع الإدارة العليا مباشرة.

2-عوامل داخل دائرة التدقيق الداخلي:

• **سياسة الموارد البشرية في دائرة التدقيق الداخلي:** حيث يلعب تدريب المدققين الداخليين وتنظيم العلاقات بينهم دورا هاما في جودة أدائهم.

- تخطيط التدقيق: يتضمن وضع خطط إستراتيجية تربط أهداف التدقيق مع أهداف المنشأة.
- المهنية: حيث تعزز المعرفة والخبرة التي يمتلكها المدقق جودة أداء عملية التدقيق.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكننا أن نخرج بخلاصة عامة أن التدقيق الداخلي يحتل مكانة هامة في المنشأة فهو وظيفة ضرورية لتحقيق أهداف المنشأة لأنه يتناول الفحص الانتقادي المنتظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات والوسائل الرقابية الداخلية، لهذا نجد أن التدقيق الداخلي يقوم بقياس فعالية الوسائل الرقابية.

كما يمكن أن نستكشف أن التدقيق الداخلي هو الوسيلة الفعالة لتقييم مختلف الوظائف والأنشطة داخل المنشأة في ظل وجود أسلوب علمي عملي وجملة من التقنيات والمبادئ والصلاحيات والوظائف والخدمات والمعايير المؤطرة لعملية التدقيق الداخلي والتي تمكن من التقييم السليم لمستويات الأداء داخل كل وظيفة أو نشاط.

ولكي يؤدي التدقيق الداخلي عمله يحتاج إلى ركائز وقواعد وإجراءات وأدوات يجب أخذها بعين الاعتبار وذلك ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

منهجية التدقيق الداخلي

تمهيد

كان للتدقيق الداخلي دور رقابي والذي يتمثل في كشف الغش والأخطاء من الناحية المالية والمحاسبية فتحول إلى وظيفة تشغيلية، لتقدم الاستشارات الإدارية مما جعله يقدم مساعدات ذات أهمية كبيرة في تحسين الأداء الإداري والمالي للمنشأة، فكان لابد على المدقق الداخلي إتباع مراحل عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة حرصاً على دقة النتائج المتوصل إليها في سبيل مراجعته وفحصه وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المنشأة. كما عليه إتباع مجموعة من الأدوات عند القيام بمهمته والتي بفضلها يستطيع اكتشاف الأخطاء والقصور والمخالفات المرتبكة والتي من خلالها يمكنه وضع تشخيص للمشاكل المراد معالجته وتوجيه توصيات إلى الإدارة العليا للمنشأة من أجل الحفاظ على كيانها، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: إجراءات التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: أدوات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: إجراءات التدقيق الداخلي.

إن مهمة التدقيق نشاط معقد لذلك يجب على المدقق التخطيط والاهتمام بعملية التدقيق وهذا من خلال معايير التدقيق الشخصية ومعايير التدقيق المهنية، وبوضع منهجية يتم إتباعها خلال عملية التدقيق الداخلي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة، وفيما يلي نقوم بعرض إجراءات التي يتبعها المدقق أثناء عملية التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: التحضير لعملية التدقيق الداخلي.

من أجل القيام بمهمة التدقيق الداخلي يجب التحضير والتخطيط للمهمة، وذلك بتغطية جميع النشاطات التي تقوم بها المنشأة وتحديد نطاق التدخل والتمكن من تحقيق وتقييم المخاطر والتقييد بالتقرير التوجيهي للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وتبدأ عملية التدقيق الداخلي بعد إرسال الأمر بالمهمة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من طرف الإدارة العامة للمنشأة أو من أطراف أخرى من داخل المنشأة. ¹بتصرف.

1- الأمر بالمهمة:

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمنشأة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بانطلاق عملية التدقيق.

¹ بلال عيمون، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS -مسيلة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، جيجل، 2016، ص 24-28.

كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يستطيع أن يكون غير الإدارة العامة للمنشأة على سبيل المثال رئيس مصلحة معينة ولأسباب ما يطلب تدقيق المصلحة ففي هذه الحالة يكون هذا الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني، وذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي واستقبال أحسن وتقديم تسهيلات خلال العملية.

2- التخطيط (التحضير للمهمة):

في هذه المرحلة يقوم المدقق بالاطلاع على المنشأة بغرض كسب ومعرفة معلومات على المؤسسة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمنشأة.

ويتمثل التخطيط في التعرف على المراحل المختلفة التي تمر بها عملية التدقيق ومشاكلها المختلفة وتكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة وتنظيمها.

3- تحديد الأهداف:

يقسم مجال التدقيق إلى أهداف يمكن تحقيقها عن طريق تحديد المناطق التي يجب مراجعتها وتقييمها أثناء التدقيق.

والهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو لمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية ويتم ذلك من خلال قيام المدقق بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

4- نطاق العمل:

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأداء وذلك بالنظر إلى ما يلي:

- تدقيق النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشأن المدققين الداخليين؛
- تدقيق النظم الموضوعية للتأكد من التزام بالسياسات المخططة والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على عمليات التقرير؛
- فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات بالإضافة إلى الضوابط غير إدارية في المؤسسة؛
- تدقيق وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكناً، وفحص المعلومات المالية والإدارية وقد يتضمن ذلك تدقيق الوسائل المتعلقة بتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير الخاصة بالمعلومات والاستفسارات عن بنود محددة بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات؛

- تدقيق العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الموضوعية وما إذا كانت العمليات والبرامج تنفذ كما هو في المخطط.

5- اختيار الجهات الخاضعة للتدقيق:

- تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي، ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وليس أمر هذا الاختيار مرتبط برغبة المدقق ولكن بطلب من جهات أخرى داخل المنشأة وهناك ثلاث طرق رئيسية لاختيار الجهة الخاضعة للتدقيق نعملها فيما يلي:
- الاختيار المنظم: ويتم تبعا لهذه الطريقة اختيار النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق استنادا إلى خطة التدقيق السنوية والتي يتم وضعها في بداية السنة والموافق عليها من قبل الإدارة العليا؛
 - الاختيار بناء على طلب الإدارة العليا: قد تحتاج الإدارة العليا إلى الحصول على معلومات بشأن وضع أو مشكلة ما، ترى الإدارة أنها بحاجة إلى حكم أو رأي فيها، مثل مراجعة اتفاقية محددة على وشك التوقيع، أو تدقيق حساب أحد العملاء تمهيدا لدفع قيمة فاتورة ما؛
 - الاختيار بناء على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق: قد يحتاج بعض مدراء الدوائر إلى مساعدة التدقيق الداخلي لتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية لبعض الأنشطة الخاضعة لإدارتهم؛
- ومهما تعددت طرق اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق فإن التدقيق الداخلي يحدد الأولوية حسب الأهمية النسبية وإعادة جدولة مهمات التدقيق باستمرار على ضوء المستجدات، إن الاستقلالية التي يتمتع بها التدقيق الداخلي يمكنه من المساعدة في تلاشي تعرض التدقيق للضغوطات في اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق وتوقيت البدء في عملية التدقيق.

6- تقييم المخاطر:

وتتمثل فيما يلي:

- يجب على المدقق تقييم كافة مواقع المخاطرة والأهمية النسبية للمخاطر.
- مخاطر متصلة بعملية التدقيق وهو خطر موجود في موضوع التدقيق وتختلف نسبة ودرجة هذه المخاطر باختلاف طبيعة وهدف التدقيق؛
- مخاطر الضبط أو الرقابة وهي مخاطرة حدوث أخطاء ذات أهمية نسبية دون قيام نظام الضبط والرقابة الداخلية بمنع حدوثها أو اكتشافها؛

- مخاطرة عدم الاكتشاف هي مخاطرة استخدام المدقق إجراءات تدقيق غير مناسبة لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية؛
- تحديد مواقع أكثر مخاطرة والتي بحاجة للتدقيق أكثر من غيرها، وهذه المرحلة هامة جدا في عملية التخطيط وتساعد على توجيه وتوزيع الموارد المحددة للتدقيق للجهات الأكثر خطورة.

7- تحضير برنامج التدقيق:

أن عملية تحضير برامج التدقيق لها أساليب خاصة بها، وإذ تم إتباعها فأنها تؤدي إلى برامج تدقيق مقبولة وصالحة للاستعمال، وذلك من خلال:

- تدقيق برامج التدقيق السابقة أن وجدت، لتحديد ما تمت تغطيته وكيف تمت وبأي عمق وما هي النتائج؛
- القيام بمسح مبدئي لتحديد أهداف العملية ونشاطات أنظمة الرقابة الحالية ومواطن الخطر وتحديد مستوى الخطر؛
- يجب تحضير برنامج له أهدافه وموازنة الوقت وموارد التدقيق المتوفرة المخصصة لذلك؛
- تحديد مستوى المخاطرة وإعداد قائمة بذلك وإظهار الرقابة اللازمة والخطوات التي يجب إتباعها، والهدف من وضع برنامج التدقيق هو توثيق الإجراءات التي سيتم إتباعها من قبل المدقق الداخلي في جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات خلال المهمة، وبيان نطاق ومستوى الفحص اللازم للوصول إلى أهداف التوثيق، فيكل مرحلة من مراحل التدقيق؛
- شرح الخطوات التقنية، المخاطر، والعمليات التي يستوجب فحصها.
- بيان طبيعة ومدى الفحص اللازم.

8- كتابة برنامج التدقيق:

وهناك ثلاثة مداخل لكتابة برنامج التدقيق وتتمثل في:

- كتابة البرامج أثناء التحضير وقبل إجراء المسح الأولي؛
- كتابة البرامج أثناء تأدية المهمة وبعد إجراء المسح الأولي؛
- استخدام برنامج تدقيق معدة مسبقا لمهام محددة.

ومن الأفضل استخدام المنهج الثاني لان هذا المنهج يشمل جميع الإجراءات الواجب تطبيقها من قبل المدقق أثناء قيامه بالمهمة من البداية وحتى النهاية ولرئيس فريق التدقيق أن يحدد بعض الإجراءات غير الضرورية الواجب

إضافتها، ولكن في جميع الحالات يجب توثيق أية تعديلات تتم على برنامج التدقيق أثناء تأدية المهمة ويتم الاحتفاظ به في ملف أوراق العمل وتوزيع نسخ منه لأعضاء الفريق لتطبيقه أثناء التدقيق.

المطلب الثاني: تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أهم مرحلة في إجراءات عملية التدقيق، والبداية الرسمية لعملية التدقيق والتي تهدف في نهايتها إلى إصدار تقرير أو الوصول لنتائج أو أجوبة لتساؤلات مسيري المنشأة وفي هذه المرحلة يتم الانتقال من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني، وذلك من خلال التقرير التوجيهي المصادق عليه من طرف الجهة المكلفة بالعملية، ووضع مخطط إجراءات عملية التدقيق والأساليب التي سوف يتم استخدامها والوسائل والظروف الواجب توفيرها من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، وأن أداء وتنفيذ عملية التدقيق وتحقيق أهدافها وخدماتها يرتبط ارتباطا مباشرا ببرنامج التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

1- إعداد برنامج التدقيق:

يدعى أيضا مخطط التنفيذ وكذلك برنامج العمل، ويتم إعداده من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف رئيس المهمة، ويتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للاطلاع عليه طبقا للمعيار رقم 2240، وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق، ويتضمن هذا المخطط النقاط التالية:

(وثيقة تعاقدية، مخطط عمل، دليل مرشد، نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية، متابعة للمهمة).¹

• استبيان الرقابة الداخلي: يعتبر استبيان الرقابة الداخلية من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المدققين

الداخلين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على المسيرين لتلقي الإجابة عليها، ومن ثم تحليلها للوقوف على مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة أو النشاط محل التدقيق، وتتعلق أسئلة استبيان الرقابة الداخلية (بالنواحي التنظيمية، التشغيلية، نظم المعلومات، العاملين، الوسائل المادية للوحدة الخاضعة للتدقيق) وتبنى الاستمارة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تحقق الملاحظة الشاملة كدليل للمدقق لتنفيذ برنامجه، وتتمحور الأسئلة الرئيسية في النقاط التالية:

• من؟ أسئلة متعلقة بالمنفذ أو المشغل من خلال تحديد مهامه وسلطته، وللإجابة على هذه الأسئلة يتم

الاستعانة بالمخطط الهرمي للمؤسسة P؛

• ماذا؟ جميع الأسئلة التي تسمح بمعرفة " ما يتعلق، ليس ما هو الموضوع، ولكن الهدف من العملية"، ما

هي طبيعة المنتج المصنع، من هم الأشخاص ذو العلاقة؛

¹ د صالح محمد، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- أين؟ من أجل عدم اختيار كل مناطق العمليات، مكان التخزين، المعالجة، المواقع الصناعية؛
- متى؟ تسمح بتجميع الأسئلة ذات الصلة بالزمن، بداية ونهاية الزمن المستغرق؛
- كيف؟ أسئلة مرتبطة بوصف الإجراءات: كيف يتم تصنيع المنتج، كيف يتم توظيف الأفراد.

2- العمل الميداني:

- **الملاحظة الفورية:** أول الاختبارات التي يقوم بها المدقق الملاحظة الفورية، وهي تختلف عن الملاحظات الأخرى بأنها آلية، وهنا يكون للخبرة دور كبير، فالمدقق المتمكن يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقييمات وإحصاءات مبدئية، وتكون هذه الملاحظة بطريقة عقلانية أي: الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الوقتية أثناء ملاحظته، "فملاحظة دخول العمال عند فتح الأبواب ليس نفسها في منتصف النهار"
- **الملاحظة المحددة:** من خلال تحديد مواطن الخطر واستمارة الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ اختبارات، فيقوم باختبار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة. هذا الاختبار يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات بموضوعية.
- **ورقة كشف وتحليل المشاكل:** تعتبر الوثيقة الأكثر استخداما فهي موجهة إلى أقسام النشاطات المدققة من أجل إخبارهم بالمشاكل الملاحظة وطريقة حلها، حيث تنقسم إلى خمسة أجزاء (المشاكل، الإثباتات الأسباب، التوصيات) وهي ضرورية عند تحرير التقرير¹.
- **التأشير على التوصيات:** بعد إعداد وتصنيف أوراق إبراز وتحليل المشاكل يقوم فريق التدقيق من التأكد من اتساق الملاحظات قبل تأشيرها، والتأكد من أن المشاكل التي تم تحديدها هي حقيقية ويمكن أن تضر بالمصلحة المدققة أو المنشأة ثم التأكد من أن المخاطر المحددة سيتم تصحيحها كليا ونوعيا من أجل تفادي المفاجئات غير السارة، ليقوم بعدها فريق التدقيق بالتأشير على التوصيات.

المطلب الثالث: إعداد تقرير.

وهي المرحلة الأخيرة خلال مهمة التدقيق الداخلي، والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يتضمن رأي فني محايد، وتقييم مهمة التدقيق والأعمال التي قام بها المدقق والطرق والإجراءات المستخدمة خلال المهمة².

1- إعداد التقرير: وسنتناول في هذا العنصر ماهية التقرير وخطوات إعداداته وذلك كما يلي:

1.1- ماهية تقرير: ونطرق إلى تعريف التقرير، خصائصه، أهداف التقرير وأنواعه

¹ فاطمة بنحاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية -دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحظنة بالمسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 11
² بلال عيمون، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS -مسيلة-، مرجع سبق ذكره، ص 37-40.

- **تعريف التقرير:** وثيقة صادرة عن شخص المدقق، لإبداء رأي في محايد عما إذ كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها بشكل دقيق وموضوعي.
- **خصائص التقرير:** يتميز تقرير التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص وهي:
 - ✚ الإيجاز: يجب ألا يكون مطولا أكثر من اللازم وألا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك ألا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز؛
 - ✚ الوضوح: يجب ألا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح؛
 - ✚ الأهمية: يجب أن تكون البيانات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد؛
 - ✚ الصحة والدقة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حيث يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات؛
 - ✚ الترابط: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه؛
 - ✚ الصدق والأمانة: يجب ألا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف وأن يوضح النتائج في تقريره بكل صدق وأمانة؛
- **أهداف التقرير:** يهدف التقرير إلى تحقيق ما يلي:
 - ✚ الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن أعمال التدقيق؛
 - ✚ التغيير للأفضل؛
 - ✚ عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا؛
 - ✚ التأثير في عملية اتخاذ القرارات؛
 - ✚ تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي؛
 - ✚ إقناع القارئ بوجهة النظر التي جاءت في التقرير؛
 - ✚ إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل؛
 - ✚ نقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

• أنواع تقرير داخلي: وتتمثل فيما يلي:

✚ **التقرير الإخباري:** وهي تقارير تستعرض معلومات أو بيانات رقمية أو غير رقمية لتخبر المتلقي عن حالة أو موقف خاص لموضوع محدد طلبته الجهة المتلقية وهذا النوع من التقارير لا يحتوي على توصيات أو مقدمات إنما عرض للحالة فقط، مثال ذلك تقارير متابعة تقدم العمل، والتقرير السنوي، وهولا يتطلب عادة في نهايته اتخاذ إجراء أو قرار معين؛

✚ **التقرير التحليلي:** وهو التقارير التي تقوم بدراسة مستوفية عن حالة أو موضوع وتحليل البيانات والأرقام وتقديم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة، يساعد في اتخاذ القرارات أو حل المشكلات، مثل تقارير بحوث التسويق والموازنات وتحليل التكلفة وتحليل البدائل... الخ، إي يطلب اتخاذ إجراء أو قرار معين؛

✚ **التقرير التفسيري:** هذا النوع من التقارير يحتوي على تفسير وشرح لبيانات أو أرقام التي تم جمعه أو استعراضها في نفس التقرير وتؤدي إلى فهم الموضوع المطروح بوضوح أكثر دون تقديم توصيات وتساعد على اتخاذ القرار الصحيح؛

✚ **التقرير الروتيني:** وهي التقارير التي ترفع للإدارات بشكل روتيني ضمن ما هو متعارف عليه لا تشكل التقارير الروتينية أهداف تذكر إلا عند استعراضها أو إحصائها في المستقبل؛

1.2- خطوات إعداد التقرير: وتمر مرحلة إعداد التقرير النهائي بعدة خطوات وهي:

• **إعداد التقرير المبدئي:** بعد انتهاء مرحلة الفحص والتدقيق يقوم فريق التدقيق بعقد اجتماع مع الجهة المدققة، وإبراز كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي اكتشفها الفريق خلال مهمة التدقيق، ويراعي المدقق الداخلي عدة جوانب أثناء إعداد التقرير المبدئي منها مراجعة النتائج المتوصل إليها وتصنيف الملاحظات حسب أهميتها وتحديد النقاط الواجب إدراجها في التقرير والمستندات والأدلة المثبت لتلك الملاحظات والتأكد من صحة المعلومات التي سوف يتم إدراجها في التقرير وتوثيق كافة البيانات والمستندات وإدراج إي مناقشات تمت لها علاقة بمهمة التدقيق؛

• **مراجعة التقرير المبدئي:** بعد الانتهاء من إعداد التقرير المبدئي يقوم المدقق الداخلي بمراجعته والتأكد من البيانات والملاحظات المدرجة في التقرير والتوثيق عليه، ثم إرساله إلى الجهة المدققة بالاطلاع والرد عليه؛

• **الاجتماع الختامي للمناقشة:** يقوم فريق التدقيق بعقد اجتماع مع مسؤولي الجهة المدققة أو مع مسؤولي نشاط محل التدقيق لمناقشة الملاحظات التي تم إدراجها في التقرير المبدئي من أجل الاجتماع على صحتها أو خطأها وإيجاد بعض الحلول للاعتراضات والمخالفات الموجودة؛

2- إعداد التقرير النهائي:

بعد الانتهاء من الاجتماع يتم إعداد التقرير في صورته النهائية، وهو ناتج عملية التدقيق الداخلي، يتم إرساله إلى الجهات المعنية والإدارة العليا للمؤسسة ويتضمن الكشف على الاختلافات والفروقات بما هو محقق وما هو مخطط وتقديم التوصيات واقتراح الحلول للمشاكل والاختلافات التي اكتشفت خلال مهمة التدقيق الداخلي؛

3- متابعة تنفيذ التوصيات والتصحيحات:

خلال هذه المرحلة تتم عملية متابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة ضمن التقرير المقدم من طرف المدقق الداخلي بعد اقتراحه لمجموعة من التوصيات والتصحيحات الواجب القيام بها، ويقوم المدقق بتتبع هذه التوصيات والتصحيحات المقترحة، وتنتهي مرحلة المتابعة بتحقيق كل التصحيحات والتوصيات المقترحة والتي صادقة عليها إدارة المؤسسة وتأخذ هذه المرحلة ثلاثة أشكال وهي:

- تقوم الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف؛
- تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق مباشرة في تنفيذ التوصيات؛
- يقوم المدقق الداخلي بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة اتخاذ هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة تتحمل مسؤولية عدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

المبحث الثاني: أدوات التدقيق الداخلي.

يعتمد المدقق على مجموعة من الأدوات عند القيام بمهمته، والتي بفضلها يستطيع اكتشاف الأخطاء وأوجه القصور والمخالفات المرتكبة، وعلى أساسها يمكن إن يحلل تشخيص المشكل المراد معالجته، وذلك بتوجيه توصيات إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وهي تضم أدوات الاستفهام، الوصف، التنظيم .

المطلب الأول: أدوات الاستفهام.

وتنقسم أدوات الاستفهام إلى:¹

• المعاينة الإحصائية:

وهي تقنية تستخدم عن طريق سحب عينة عشوائية من المجتمع محل الدراسة باستقراء الملاحظات المسجلة حول العينة بتحديد معين ودقة مطلوبة، وغرضها الحصول على أكبر عدد من المعلومات مقابل عدد أقل من الفحوصات.

ويمكن القيام بتوضيح أساسيات هذه الطريقة في مجال التدقيق الداخلي كما يلي:

🌈 المجتمع:

هو مجموع المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الاقتصادية ونجده في مجال التدقيق على انه كل المستندات الخاصة بعملية معينة مثل فواتير البيع والشراء، العمليات التجارية التي حدثت في مجال زمني معين، حسابات الدائنين والمدينين المسجلين في دفتر الأستاذ عدد أو قيمة الصكوك المدفوعة خلال فترة؛

🌈 العينة:

هي مجموع من العناصر التي يتم اختيارها بطريقة إحصائية، ثم مساعدة العينة في تعميم نتائجها على المجتمع المستخرجة منه، وهي تمثل في مجال التدقيق مجموعة من المفردات المختارة من المجتمعات؛

🌈 مستوى الثقة:

يمثل النسبة المئوية لدرجة التأكد المطلوبة من قبل المدقق وخاصة بالاستنتاج الإحصائي بناء على اختياره للعينة.

¹ علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة ام البواقي -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، ام البواقي، 2018، ص 19-21

• المقابلات:

تعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير الرسمية التي تتسم بوصف الإجراءات، وذلك يسرد شفهي دون الرجوع إلى الوثائق والمستندات التي تتعلق بذلك، هذه التقنية في التدقيق لا تعتبر حواراً أو محادثة بل تركز على برنامج خطط وأهداف تحدد مسبقاً من طرف المدقق، أيضاً لا تعتبر محضراً للاستجواب على العكس بل يجب أن تتسم المقابلة بنحو من التفاهم والتعاون، تتلخص خطوات المقابلة فيما يأتي :

🌈 تحضير المقابلة:

تتضمن تحديد سابق لموضوع المقابلة، يتم حصرها مسبقاً بناء على المعرفة التي تحصل عليها المدقق حول المؤسسة من خلال الوثائق والمقابلات وخبرته السابقة، حدسه، مساعدات الزملاء، كما يجب إعداد الأسئلة بشكل جيد مما يسمح بالحصول على الأجوبة بنفس المستوى؛

🌈 طرح الأسئلة:

يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند طرح الأسئلة أنه دوماً متأكد من فهم المخاطب للأسئلة التي يتم طرحها وإذا لزم الأمر إعادة صياغتها للفهم، وترك الحرية للمخاطب في التعبير وتقديم الجواب باحترام الهدف ونطاق المهمة وتسجيل كل الأجوبة والمعلومات المتحصل عليها؛

🌈 نهاية المقابلة:

على المدقق في هذه الخطوة أن يقوم بالمصادقة على النقاط الأساسية المسجلة وذلك بهدف اجتناب أخطاء يمكن أن تنتج عن عدم الفهم أو النسيان.

• الاستبيان الخاص بالرقابة:

وهي أداة مستخدمة كثيراً تسمح بدرجة عالية من التشخيص الكلي لجهاز الرقابة الداخلية، ويتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها نعم تمثل نقاط قوة للرقابة الداخلية، لا تشير إلى غياب الرقابة الداخلية، وهذا بالنسبة لأسئلة غير مطابقة، تهدف من الاستبيان إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الأسئلة المتعلقة بتنظيم التدقيق وكذا فهم أهمية كل مرحلة ابتدائية، وتحليل أقل للأخطار المتعلقة بمختلف النشاطات لتحسين الإدارة والحد منها.

• التحقق من ملفات الكمبيوتر:

تعمل هذه الأداة على فحص للوسائل الإلكترونية وكذا نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة على أساس معايير معينة ويستوجب الاستغلال الأفضل لها وهذا لفائدة المدقق فهي تزيد من فعاليتها وتمثل أهدافها في القيام بالإحصاء السريع للعناصر موضع الدراسة وبناء قوائم للحالات التي تم فحصها بطريقة شاملة أو عشوائية والقيام باختيار عينات المجتمع.

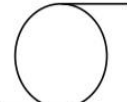
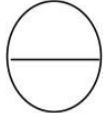
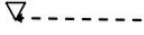
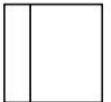
المطلب الثاني: أدوات الوصف.

أدوات الوصف تتمثل فيما يلي:¹

- **مخطط السير (خرائط التدفق)**: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية النهائية، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراء انتقالها، وتهدف إلى اختيار دقة وتطبيق الإجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر، وتعد أداة هامة لدراسة إجراءات أي عملية معينة خاضعة للتدقيق، ولذا تعطي أفكار دقيقة عن نظام العمل والتي تكون نافعة للمدقق الداخلي كأداة تحليلية، لأنها تعد رسماً تخطيطياً وتتكون من الرموز المشتقة من الأشكال التي أعدها المعهد الأمريكي للمعايير، ويمكن عرضها في الشكل التالي:

¹ علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة سونلغازوحدة ام البواقي -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، ام البواقي، 2018، ص 21-24 .

الشكل رقم 03: عناصر خرائط التدقيق.

رموز أساسية	رموز خاصة
 نقطة بداية مخطط	 معالجة المعلومات
 رابط خارج الصفحة	 الرقابة
 اختيار او قرار	 مستند او وثيقة
 سير الوثائق	 المعالجة/عملية ادارية
 سير المعلومات	 المراقبة
 الخروج من المخطط	 تصنيف مؤقت
 الانتقال الى اخر الصفحة	 تصنيف نهائي
	 فاتورة، دفتر، سجل
	 لائحة المعلومات
	 قرص ممغنط

المصدر: إدريس عبد الله اشتوي، المراجعة والمعايير والإجراءات، دار النهضة العربية، بيروت 1996، ص 68.

• الدراسات الوصفية:

تتميز بعض مراحل عملية التدقيق بصعوبة وصفها ويلجأ المدقق إلى السرد لوصف النظام وتميز نوعين:  السرد الذي يقوم به الشخص خاضع للتدقيق: يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع للتدقيق وتطرح هذه الطريقة النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق؛  السرد الذي يقوم به المدقق: يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات، والمدقق عليه استغلال ما قدمه جميع الأطراف؛

• المخطط الوظيفي:

هو الإدارة الأولى التي تكون محل اهتمام المدقق الداخلي، وإن اقتضى الأمر يتوجب على المدقق الداخلي تشكيله من أجل أن تتضح له الصورة جيدا وذلك استنادا إلى الملاحظات، المقابلات، الوصف...

• شبكة تحليل المهام:

هي أداة تقرير تحاليل المناصب، وبالتالي يمكن اعتبارها كجهاز تصويري لحدث ما في زمن معين، ومن خلالها يتمكن المدقق الداخلي من اكتشاف مشكل تعدد المهام وبالتالي محاولة إيجاد العلاج اللازم.

• الملاحظات المادية:

هي طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ميدانية، عادة المدقق الداخلي لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها على مستوى إدارة التدقيق الداخلي إنما يستدعي الأمر الخروج ميدانيا للدراسة والملاحظة الميدانية عن طريق اختيار الفترة المناسبة للفحص الميداني حسب نوع التدقيق وتتضمن فحص الأصول وملاحظة السلوك والأداء.

• مسار التدقيق (طريق التدقيق):

هو عبارة عن وظيفة للمراقبة المحاسبية حيث يجمع المدقق الداخلي كل عناصر البرهان وهذا من أجل إعادة البناء التسلسلي للعمليات حيث يسمح بالتوصيل إلى النتائج المحاسبية ومن ميزات أنه لا يتعلق بمهمة واحدة، وينطلق من وثيقة لكي يصعد إلى المصدر ويسمح بمراقبة كل المستويات الوسيطة لعملية معينة من إثباتات وتبريرات ويجعل الفحص ممكن بربط وإظهار العلاقة بين مختلف العمليات الوسيطة، بالنسبة للتدقيق الداخلي فإن هذه الطريقة يمكن استخدامها لجميع الوظائف.

المطلب الثالث: أدوات التنظيم

تتمثل أدوات التنظيم فيما يلي:

• الهيكل التنظيمي:

بخلاف الهيكل التنظيمي الذي يشكل أحد عناصر نظام الرقابة الداخلية، والذي يكون معدا من قبل الإدارة، فإن الهيكل الوظيفي يعد المدقق الداخلي إذا كان ضروريا لرؤية أوضح انطلاقا من المعلومات التي جمعها من خلال الملاحظات، المقابلات، الوصف... الخ، وتستعمل هذه الأداة من طرف المدقق ذلك من خلال فحصه للهيكل الوظيفي.¹

وعليه يظهر دور الهيكل التنظيمي في دعم نظام الرقابة الداخلية داخل المنشأة، كون إن تصميم هذا الهيكل يراعى فيه العناصر التالية:²

✚ حجم المؤسسة؛

✚ طبيعة النشاط؛

✚ تسلسل الاختصاصات؛

✚ تحديد المديرية؛

✚ تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛

✚ البساطة والمرونة؛

✚ مراعاة الاستقلالية بين المديرية.

• مخطط التدقيق:

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات وإجراءات المراجعة في شكل برامج داخلية يتضمن النواحي التالية:

✚ الأنشطة على مستوى الأقسام المختلفة والمطلوب مراجعتها؛

✚ الإجراءات والخطوات الواجب إتباعها أولا بأول وتنفيذ عملية التدقيق في شكل إجراءات مكتوبة ترشد

العاملين في قسم التدقيق الداخلي؛

✚ التخطيط الزمني لإجراءات التدقيق على مدار السنة المالية؛

¹ فضيل فاطمة الزهراء، مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات في المؤسسة - دراسة حالة مؤسسة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID، مذكرة تخرج ليل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص 25.

² بلال عيمون، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS - مسيلة -، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تحديد عدد الأفراد الذين يساهمون في عملية التدقيق الداخلي بما يتفق وتنفيذ برامج التدقيق.

● ميثاق التدقيق:

وذلك من خلال ما ورد في المعيار رقم (1000) من معايير الصفات إذ يجب تحديد صلاحيات وسلطة ومسؤولية المدقق الداخلي بما يتماشى مع تعريف وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وتحديد الخدمات التأكيدية والاستشارية التي تقدم إلى المنشأة تحديدا واضحا.

● دليل التدقيق:

عبارة عن وثيقة مرجعية داخل المنشأة، تتعلق بالأفراد الممارسين لعملية التدقيق الداخلي، من خلال تحديد نطاق العمل والإشراف والتدريب للمدققين الجدد.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل يمكننا أن نخرج بخلاصة عامة أنه على المدقق الداخلي إتباع منهجية تضم مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تمكنه من الوصول إلى حلول دقيقة وذات مصداقية كبيرة ليلبي حاجة المساهمين للحصول على المعلومات الكافية في سبيل استمرار نشاط المؤسسة وتحسين أدائها المالي.

الفصل الثالث

تطبيق مهمة التدقيق على بنك البركة

وكالة الوادي

تمهيد

تعد مجموعة البركة المصرفية مجموعة مصرفية متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث ظهرت مع بدايات ظهور صناعة المال الإسلامية وتتميز المجموعة بمبادرات التطوير في كافة مجالات معاملات المالية الإسلامية وخاصة في مجال تطوير أدوات المالية.

من خلال هذا الفصل سنقوم بتقديم عرض عام حول بنك البركة الجزائري حيث سنتناول في هذا الفصل نشأة بنك البركة الجزائري بموجب إصلاحات التي عرفتها المنظومة الجزائرية من خلال قانون النقد والقرض كبنك مشترك بين التقليدي وتاريخي.

سنستطرق في المبحث الأول إلى تقديم بنك البركة في الوادي من ثم نصل إلى المبحث الثاني الذي سنتكلم فيه عن وكالة بنك البركة في الوادي.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري

سنتناول في هذا المبحث تقديم عام حول بنك البركة الجزائري حيث يتضمن نشأة وتعريف بنك البركة ووظائفه وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وقدراتها

الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري

تعتبر مجموعة البركة تجمع لعدة بنوك وشركات اسلامية عبر العالم وتستثمر أموالها وفق الشريعة الإسلامية وقد نشأ هذا التجمع بجدة بالملكة العربية السعودية سنة 1979م.

عقد مجموعة البركة دورتها الرابعة بالجزائر ما بين 18 و 20 نوفمبر 1986م، وأسفرت على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة إنشاء بنك البركة الجزائري.

ويعد بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يفتح أبوابه في الجزائر أنشأ بتاريخ 20 مايو 1991م في إطار قانون النقد والقرض 10/90 الذي صدر بعد الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومقره مدينة الجزائر العاصمة يقدر رأس ماله 10.000.000.000 و ينقسم إلى:¹

- بنك الفلاحة وتنمية الريفية وبنك حكومي جزائري نسبة 48%؛
- شركة دالتا البركة القابضة الدولية جدة فرع السعودية بنسبة 52%.

1- تعريف بنك البركة الجزائري

هو بنك إسلامي تجاري يقوم بالائتمان لمنشأة العامة والخاصة في الميدان التجاري وصناعي والعقاري ابتداء من سنة 2006، كما انه يعتبر بنك الودائع من الأفراد والمؤسسات زيادة على ذلك فهو يقوم بمنح القروض اللازمة لتمويل الاستثمار، ويقوم أيضا بتوظيف وسائل الدفع اللازم ووضعها تحت تصرف الزبائن وسهر على إدارتها.

تعد حجم ميزانيته سنة 2006 مقدرة ب 45969 مليون دينار جزائري بزيادة قدرها 4576 مليون دينار جزائري 11.06% مقارنة بسنة المالية السابقة.

¹ - أسهمان يعيش تمام ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ المصرفية ، مذكرة ماستر ، في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 . ص 80.

2- وظائف بنك البركة الجزائري:

يقوم بنك البركة الجزائري بالعمليات التالية:

- ✚ تنفيذ بنك البركة الجزائري المتعلق بالائتمان قصير ومتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية الإسلامية؛
- ✚ إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة؛
- ✚ خصم وتحصيل الأوراق التجارية للعملاء مع الالتزام بعمليات الدفع؛
- ✚ قبول الودائع من الزبائن ومختلف المنشآت مع إعادة استثمارها؛
- ✚ متابعة وتصفية كل المشاكل المالية؛
- ✚ يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية؛
- ✚ يقوم أيضا بعمليات الصرف؛
- ✚ إنشاء الصناديق التأمين الذاتي وتأمين التعاوني؛
- ✚ تلقي الزكاة وقبولها من الهيئات وشركات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المتخصصة؛¹
- ✚ وضع كل الإمكانيات المتوفرة لديها لتأمين الاحتياطات المالية في كامل التراب الوطني؛
- ✚ المشاركة بصفة عملية وثابتة إلى تجنيد الادخار بقصد زيادة رؤوس الأموال باحترام كل الشروط والقوانين المشروعة والقواعد والمنفعة الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✚ العمل على توطيد الخبرات التي تكون الركن الرئيسي لتنمية شبكة استغلال البنك.

3- أهداف بنك البركة الجزائري:

- يسعى بنك البركة الجزائري على تحقيق جملة من الأهداف منها:
- ✚ العمل دائما وفق الشريعة لإسلامية واستبعاد التعامل بالربا؛
- ✚ المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل السبل المشروعة بناء على ما نصت عليه بعض مواد البنك لتغطية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✚ تشجيع التوفير العائلي؛
- ✚ توسع وفق المزيد من الفروع على مستوى التراب الوطني البحث على موارد متوافقة وشريعة لإسلامية؛
- ✚ المحافظة على سمعة الحسنة وترويج لها وجلب الموردين لتكوين رأس مال إسلامي؛
- ✚ تحسن خدمات وتنوع المنتجات المقدمة من طرف البنك إلى فئة الزبائن الذين يشكلون الجزء الأهم؛

¹ - اسمهان يعيش تمام مرجع سبق ذكره، ص 84.

➤ زيادة في استعمال طرق التمويل ذات عوائد الربح.

الفرع الثاني: تقديم بنك البركة لوكالة الوادي وأهم صيغ التمويل المعمول بها في الوكالة

سنتناول في هذا المبحث تقديم عام حول بنك البركة الجزائري لوكالة الوادي حيث يتضمن نشأة وتعريف بنك البركة ووظائفه وأهدافه، وكذا التطرق لأهم صيغ التمويل المعمول بها في الوكالة.

1- عموميات حول بنك البركة وكالة الوادي

• تعريفها:

هي وكالة بنك البركة الجزائري رقم 304 المتواجد مقرها بحي 400 سكن بالوادي فتحت أبوابها في 2011/05/15 تضم طاقم من الموظفين يتشكل من 12 موظف.

تمثل الوكالة مركز الخدمات القاعدية للبنك وهيا الخلية الفعالة لاحتوائها على هياكل لاستقبال والمعالجة كما أن لديها وظائف نستخدمها في ¹:

➤ استقبال ودائع تمويل العمليات التمويلية وإيجار؛

➤ تسيير وسائل الدفع؛

➤ دراسة وتحليل ملفات التكفل بعمليات تحصيل القيم المقدمة من طرف العملاء وتطبيق أوامر التسديد؛

➤ تحقيق مخطط جمع المواد طبقا للتوجيهات والتنبؤات المحددة من طرف المديرية العامة.

2- دور الوكالة في عمل البنك:

تشكل الوكالة الهيكل القاعدي للاستغلال في عمليات بنوك الإيداع والائتمان وتعتبر مركز لتكاليف وإجراءات كما أنها تمثل في حد ذاتها تجاري وهبا مجبرة على تطويره، حيث:

➤ يمكن اعتبار الوكالة محرك رئيسي في نشاط البنك حيث يجب أن تضمن كل الخدمات المطلوبة في العملاء وهذا لجذبهم وكسب احترامهم؛

➤ صورة البنك كما تعتمد على مردودية الوكالة بصفة خاصة؛

➤ للوكالة دور خاص في لإعلام وتقديم النصائح وذلك بهدف التطوير وكذا القضاء على التعقيدات الاقتصادية وراجعة للخبرة المحدودة للأعوان الاقتصاديين في تحكم في مشاكل التمويل؛

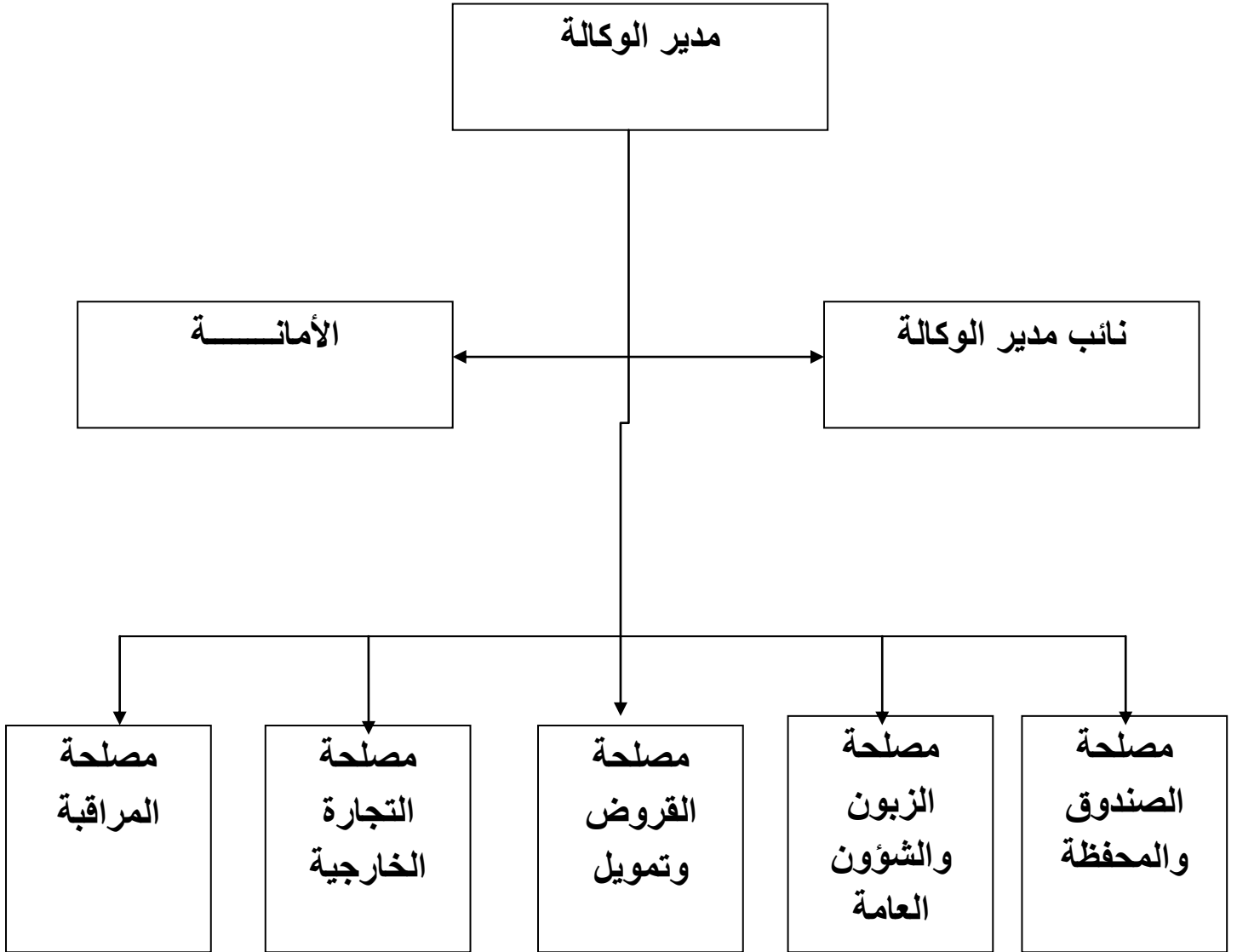
➤ دراسة وتحليل ملفات التمويل وتكفل بعمليات تحصيل القيم من طرف العملاء وتطبيق أوامر التسديد؛

➤ تحقيق مخطط جمع الموارد طبقا للتوجيهات والتنبؤات المحددة من طرف المديرية العامة.

¹ - مقابلة مع مدير الوكالة يوم 2022/05/19 على الساعة 14:30.

3- الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة الوادي

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة الوادي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من الوكالة.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبنك البركة

1- مصلحة المدير: وظيفة هذه المصلحة هي جمع كل المهام المرتبطة بدعم المنطقي للوكالة وتقوم هذه المصلحة

بما يلي:

✚ إعداد ميزانية الوكالة؛

✚ تسيير الملفات الفردية وفق لمخطط تسيير الأفراد) مداومة وتكوين؛

✚ دفع الرسوم والضرائب إلى الإدارة الجبائية؛

✚ متابعة صيانة المحلات؛

✚ تسيير وثائق الوكالة (النصوص القانونية) .

2- مصلحة المراقبة والمحاسبة: هذا القسم مكلف بما يلي:

✚ ضمان المراقبة المحاسبية بمديرية مجمع الاستغلال؛

✚ مراقبة دورية للوكالات التابعة لها ومطابقتها بمخطط زيارات المراقبة المعدة سنوية؛

✚ التأكد من مراجعة الوكالات لملفات التجارة الخارجية في التواريخ المحددة بقواعد المبادلة؛

✚ متابعة التطهير المحاسبي وتسوية الكتابات بين مقرات المديرية مجمع الاستغلال والوكالات التابعة لها.

3- مصلحة الصندوق والمحفظة: وتشمل ما يلي:

✚ مصلحة الصندوق: تتمثل وظيفتها في استقبال الودائع وتنظيم التحويلات لحساب الزبون وتعتمد مصلحة

الصندوق على أربع مبادئ: مبدأ الاستغلال، مبدأ العقود، مبدأ الخزينة، مبدأ الأمان.

✚ مصلحة المحفظة: مكلفة بمعالجة السندات والشيكات بين وقت تسليمها للبنك من طرف الزبون من أجل

خصمها أو تحصيلها وقت تقديمها للمدين من أجل تحصيلها حيث يقوم نشاط مصلحة المحفظة.

4- مصلحة التجارة الخارجية: تشمل جميع العمليات الخاصة بتجارة الخارجية من بينها توطيد عمليات

الاستيراد والتصدير، تسيير ومتابعة حساب العملة الصعبة، التبادل النقدي وقبض السجلات القانونية.

5- مصلحة القروض:

كل زبون يريد الحصول على قرض يتقدم إلى مصلحة القروض التي ترحب به وتوجهه إلى نوعية القرض

المناسب له وتعتمد عملية الإقراض على ثلاث عناصر: تقديم القرض النقدي، فوائد البنك، إعادة الأموال في

الوقت المحدد.

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية

المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق.

- 1- صيغ التمويل المعمول بها ببنك البركة وكالة الوادي: يتعامل بنك البركة بمجموعة من الصيغ منها:
- عملية الإيداع:

تعتبر الأموال في البنك من أهم المصادر يعتمد عليها البنك في الحصول على السيولة وتتم هذه العملية بتقديم الزبون الصندوق وتعبئة *ordre versement* الأمر بدفع ويكون هناك دقة في كتابة البيانات والمعلومات الخاصة بالدفع لان أي خطأ من طرف العميل يكون هو المسؤول الأول واستلام وصل الدفع من طرف موظف صندوق وهكذا موظف صندوق، وهكذا يستفيد البنك من جميع الودائع وتحويلها إلى قروض وتمويلات متنوعة وجميع القروض والتمويلات تكون مراقبة من طرف البنك المركزي من نوع التمويل ونسبة الفائدة وقدرة العميل في نوعية ممارسة الأعمال التجارية والصناعية وأيضا التمويلات الخاصة بالموظفين مثلا يمكن تمويل موظف تمويلا أو قرضا بدون تجاوز 30 بالمئة من القسط الشهري للعميل.

ومن هنا يمكن تحقيق وتدقيق الرقابة من جميع الأخطاء وذلك بتسوية جميع البيانات والمعلومات الصحيحة الخاصة بوصل الدفع وسجلات والدفاتر الصحيحة من نوع العملية وشكل المعلومات الصحيحة الخاصة بالعمل وذلك بتدقيق وصل الإيداع والعملية وشكلها المالي ويقوم المدقق بمقارنة نوع العميل ورقم حساب العميل والمبلغ الصحيح للعملية وذلك كالتالي:¹

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة محاسبة والمالية يوم 20/05/2022 الساعة 14:45.

جدول رقم (02): تدقيق العمليات

البيان	مطابقة	غير مطابقة
الاسم واللقب		
رقم العملية		
رقم الحساب		
رقم حساب العميل		
العملية		
الضريبة TVA		
الإمضاء والختم		
نوع العملية		
منفذ العملية		
الشكل والبيانات		

• التحويل المصرفي:

التحويل أو النقل المصرفي هو عملية مصرفية بمقتضاها يقيد البنك مبلغ معيناً في جانب المدين لحساب عميله ويقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل آخر أو هو عبارة أخرى نقل مبلغ من حساب لحساب آخر بمجرد قيود في الحسابين وقد يكون طرفان عميلين للبنكين مختلفين حين إذا يقوم بنك أحد الطرفين بالقيود في الجانب المدين لحساب عميله ويقوم بنك الطرف الآخر في الجانب الدائن لحسابه.

ويمكن تعريفه انه نقل الأموال من حساب إلى حساب آخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين سواء كان هاذين الحسابين شخص واحد أو شخصين مختلفين وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ

معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن وتبعاً لهذه العملية ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه ويزيد رصيد الشخص المستفيد.

• صيغة المراجعة:

المراجعة هي عملية بيع بضمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (بربح معلوم) يمكن للمراجعة أن تكتسب شكلين:

➤ عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري؛

➤ عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طرف شراء) والبائع الأول (المورد) والبائع الوسيط (منفذ طلب الشراء) .

وقد تم الأخذ بالصيغة لأخيرة لهذه العمليات المصرفية الإسلامية يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بنسبة للمورد وكبائع بنسبة للمشتري مقدم الأمر بشراء (العميل) شتري البنك السلع نقداً أو لأجل بيعها نقداً أو بتمويل لعملية مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

وتتمثل الشروط العامة لعملية التمويل بالمراجعة:

➤ تحديد مواصفات السلعة كاملة تحديد وفيما؛

➤ أن يكون الثمن الأصلي (الأول) معلوماً للمشتري؛

➤ أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن؛

➤ أن يضاف لثمن الأصلي كامل التكاليف؛

➤ أن يمتلك البنك سلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها للعميل حتى لا يقع البنك في محذور شرعي؛

➤ يتحمل بنك إقسط الاستهلاك السلعة.

المطلب الثاني: مرحلة التنفيذ

للتذكير فإن نظام النظام المراقبة الداخلية يمثل مجمل الإجراءات والمعايير المندمجة عبر مختلف الأنشطة والتطبيقات البنكية لهذا فان تقييم هذه الإجراءات يتطلب من المراقب متابعة عن قرب لعينة من هذه الأنشطة حيث تكشف له حقيقة سير العمليات في البنك وفيما يلي سنتناول عمليتا السحب والإيداع النقدي

الفرع الأول: الإيداع النقدي

1- التعرف على المبالغ المودعة:

التأكد من الملاءم الصحيح للائحة التي يجب أن يعدها الزبون ca30 مراقبة التطابق بين المبالغ المسجلة وتلك المقدمة.

2- تسجيل العملية من خلال:

مراقبة التسجيل في الجانب الدائن للحساب المذكور (حساب الزبون وغيره) للتأكد من مطابقة اللائحة المنسوخة لنظام الآلي إشعار بالعملية (تسجيل نسخ كوصل للمودع) .

3- متابعة السير الصحيح لتكملة العملية:

التأكد من تسليم الوثائق والمستندات لباقي الهياكل حيث تسلم نسخة من طرف العامل لزبون وأخرى تسلم للوكالة الجهوية والثالثة يحتفظ بها في الأرشيف.

مراقبة تطابق الوثائق المستقبلية من الوكالات الأخرى (حق وصلاحيات الممضى، الإشارة الخاصة بدفتر الادخار).

4- التسجيل المحاسبي:

ونشير إلى أن عملية الإيداع تختلف حسب مصادرها فتتالي يختلف السجل المحاسبي لها.

📌 إيداع داخلي لصالح الزبون في نفس المقر:

المدين: بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدين مباشر بعد الإيداع.
الدائن: حساب المستفيد في الإيداع.

📌 إيداع ما بين الوكالات:

حيث يختلف مكان المستفيد عن المقر الذي فيه إيداع المبالغ النقدية.
المدين: بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدين مباشر بعد الإيداع.
الدائن: حساب ما بين الوكالات.

📌 إيداع رقمي: نفس الإيداع السابق مكان المستفيد من الإيداع خارج المقر نستعمل في إعداد هذا التسجيل الوثيقة المحاسبية ca120.

الفرع الثاني: السحب النقدي

وتتمثل أهم الإجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي فتأكد من:

1- الصحة المادية للشيك أو الصك

وذلك من خلال:

✚ وجود ومطابقة المعايير الضرورية في تحرير الشيك (التاريخ، الإمضاء، المستفيد).

✚ مطابقة المبالغ بالأرقام وبالأحرف.

2- إمضاء الساحب لشيك

✚ التأكد من مطابقة الإمضاء لنموذج الإمضاءات ca10؛

✚ مراقبة حق وصلاحيية الممضى في إصدار الشيك (إمضاء منفصل أو مزدوج مكانة الممضي، الختم الإضافي).

3- مراقبة إمكانية وجود اعتراض لدفع الشيك المقدم

4- وجود المؤونة الكافية في الحساب المحدد لسحب منه:

✚ تقديم وجود حقيقي للمبالغ المطلوبة في الحساب؛

✚ -الأخذ بعين الاعتبار خطوط القرض الممنوحة للعملاء عن طريق الحساب.

5- متابعة السير الحسن لتكلمه العملية في حالة سحب ما بين الوكالات يجب التأكد من إيصال الوثائق

للهياكل المعنية.

6- التسجيل المحاسبي:

ويختلف التسجيل تبعاً لنوع السحب المحقق كالاتي:

✚ سحب نقدي: حيث فيه يجري البنك اقتطاع مبالغ نقدية من صاحب الحساب بغرض إجراء دفع نقدي

حيث يصدر الزبون شيك لأمر ساحب الحساب نفسه للوكيل لشخص معين أو حامله ويتم التسجيل

كالاتي

المدين: حساب الزبون.

الدائن: حساب الصندوق الذي يجعل دائناً مباشراً بفضل النظام الآلي sybu

✚ السحب بين الوكالات:

المدين: حساب بين الوكالات

الدائن: حساب الصندوق بصفة مالية

يتم الأعداد لهذا التسجيل وثيقة المحاسبية ca121

الفرع الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

لتقييم نظام الرقابة الداخلية سندعم بالحكم على الإجراءات السابقة كما أننا استخدمنا طريقة أسئلة الحكم على نقاط معينة من شأنها أن تؤثر على تعرض المصالح للمخاطر مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الرقم	البيان	نعم	لا
1	هل يوجد مراجع داخلي؟	X	
2	هل هناك استقلالية بين الأقسام والمصالح؟		X
3	هل يقوم الموظفون بأخذ إجازات سنوية منتظمة؟	X	
4	هل المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف جميع حالات التلاعب؟		X
5	هل يتم تقسيم العمل بين الأفراد داخل كل قسم على حدا؟		X
6	هل من واجب المدقق الداخلي ذكر جميع حالات الأخطاء في تقريره؟	X	
7	هل يجري تدريب وتكوين بالبنك؟		X
8	هل يوجد من يشغل رئيس الحسابات؟		X
9	هل يرفع المدقق الداخلي تقاريره إلى شخص آخر بخلاف رئيس الحسابات؟	X	
10	هل قسم المحاسبة مستقل تماما عن بقية الأقسام؟	X	
11	هل تعتمد القيود اليومية من موظف مسؤول؟	X	
12	هل يقوم قسم المحاسبة بإعداد قوائم مالية وتقرير دورية لرفعها لمجلس الإدارة؟	X	

X		هل يتم استعمال طريقة القيد المعكوس لتصحيح الأخطاء؟	13
X		هل يتم احتساب بعض النسب المالية ومقارنتها بسنوية السابقة؟	14
	X	هل يكتشف المدقق الداخلي الأخطاء والاختلاسات في التسجيل المحاسبي	15
X		هل هناك حالات يكون فيها الصندوق دائن؟	16
	X	هل هناك احتياط سري بالبنك؟	17
	X	هل يقوم موظف المراجعة الداخلية بجرد النقد المتاح بالصندوق؟	18
	X	هل يتم جرد النقد بطريقة فجائية؟	19
	X	هل يفصح المدقق الداخلي إجراءات المقبوضات والمدفوعات النقدية؟	20
X		هل يقوم موظف آخر عدا أمين الصندوق باستلام الشيكات المرفوضة؟	21
	X	هل يوجد أكثر من صندوق واحد في البنك؟	22
X		هل هناك ترابط مباشر بين مصلحة الصندوق والمصالح الأخرى؟	23
	X	في حالة اكتشاف نقص في المبالغ داخل الصندوق هل يقوم أمين الصندوق بمعاينة الشيكات؟	24

المطلب الثالث: مرحلة التقرير.

تعد تقرير حسب النموذج خاص بالبنك والمطابق لتقرير المتفشية العامة حيث يحتوي على:

✚ المقر أو الوكالة التي تم مراقبتها؛

✚ طبيعة وهدف المهمة؛

✚ الأسماء والألقاب وكل مؤهلات المرجعين؛

✚ مدة التدخل.

مع ضرورة إلحاق التبريرات والوثائق المدعمة لتقرير أضف إلى ذلك من إرسال كل تقارير إلى مديرية الفرع وكذا متابعة التوصيات والحلول المقترحة وخلاصة القول يمكن حصر بعض نقاط القوة وضعف الخاصة بالعمليات التي تم تسجيلها عبر الوكالة محل الدراسة.

بعد تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية عن طريق طرح أسئلة على مصالح بنك البركة وكالة الوادي سنتطرق إلى نقاط القوة والضعف الموجودة بالنظام مع إعطاء بعض التوصيات والتحسينات اللازمة وهي كما يلي:

1- نقاط القوة ونقاط الضعف:

• نقاط القوة:

وهي تتمثل كالآتي:

- ✚ وجود نظام محاسبي على درجة عالية من الكفاءة وهناك تنظيم محاسبي سليم وفعال؛
- ✚ مراقبة الصندوق فجائية من قبل أشخاص مستقلون عن مراكز الدفع وهذا يدل على أن الصندوق في مراقبة مستمرة؛
- ✚ عدم تحمل أمين الصندوق المسؤولية لوحده هذا يسهل عليه المهمة وتحديد نقاط المسؤولية؛
- ✚ تلغى الشيكات الفاسدة بطريقة يستحيل استعمالها وترتب في الأرشيف حسب تسلسل أرقامها؛
- ✚ تتم المراقبة والمراجعة للحسابات البنكية وهذا يدل على اكتشاف أي خطأ في الوقت المناسب؛
- ✚ إعداد مذكرات تسوية بنكية شهريا.

• نقاط الضعف:

- لا يخلو أي تنظيم من الهفوات والثغرات الموجودة داخل البنك من خلال تقييمنا من لنظام الرقابة الداخلي التالية
- ✚ عدم نيابة الموظفين في حالة أخذ إجابة ويعتبر شكل من أشكال الإهمال لأن نشاط البنكي متسع بحاجة إلى موظفين؛
- ✚ عدم تقسيم العمل داخل البنك بين الأفراد هذا يعني عدم تنظيم المعلومات الواردة من كل مصلحة؛
- ✚ عدم وجود كافة الاحتياطات من منع التلاعب والتزوير والوقوع في الأخطاء كذلك اكتشاف؛
- ✚ عدم أخذ المراجع بعين الاعتبار عند التخطيط لمهمة الأخطاء الناجمة عن المعلومات سواء كانت مادية منها (السرق والتخريب وتعطيل الآلات ... الخ)، والغير المادية كتلاعب وتزوير وإفشاء الأسرار... الخ؛
- ✚ عدم تدريب العاملين بالبنك وتكوينه هذا يدل على عدم اهتمام البنك بتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية بالبنك.

2- التحسينات والتوصيات اللازمة:

- بعد عرضنا لنقاط الضعف وتأثيرها على نتائج البنوك التجارية سنحاول فتمايلي إعطاء بعض التحسينات والتوصيات لتفادي الأخطاء السابقة، والتي تم إنجازها في النقاط التالية:
- ✚ القيام بتدريبات للعاملين بالبنك وتشجيعهم بقصد تحسين مستواهم المهني وزيادة الكفاءة والإنتاجية بالبنك؛
- ✚ وضع مكلفين داخل المصلحة متخصصين في وظيفة النظام، وهي وظيفة حديثة تسعى إلى وضع إبداع وإجراءات جديدة لتقوية نظام الرقابة الداخلية، وهذا يحتاج إلى موظفين ذوي كفاءة عالية؛
- ✚ زيادة تحسين الإجراءات التنظيمية؛
- ✚ الاعتماد على الكفاءة والخبرة في ميدان المراجعة؛
- ✚ تقسيم العمل بشكل يضمن الانسجام بين الموظفين في البنك.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل حاولنا تسليط الضوء على بنك البركة الجزائر بصفة عامة ووكالة الوادي بصفة خاصة وخلصنا إلى أن البنك يحاول مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي من خلال إعادة هيكلة تطوير المستمر في برنامج الإعلام الآلي الذي جعل من نظام التدقيق الداخلي أكثر فعالية مما جعل العمل داخل الوكالة أكثر جدية وصرامة لتحقيق أهداف البنك المرجوة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد مر الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة، ولعل أبرزها الأزمة المالية التي تبقى الأكثر حساسية حيث تمس معظم المؤسسات، وهذا راجع لسوء التسيير الذي يسبب العجز والضعف، وعلى أثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة للبنك. وعليه فمن الضروري معرفة نقاط الضعف في تسيير هذه البنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة، ولا يتحقق هذا إلا بتوفر مراجعة داخلية تضمن بلوغ الأهداف المرجوة.

فمن خلال دراستنا هاته حاولنا إبراز الأهمية التي تكتسبها المراجعة الداخلية في البنك باعتبارها وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل الوجه، كما تطرقنا إلى المقومات الضرورية التي يقوم عليها المراجعة الداخلية، إضافة إلى التعرض إلى البنوك التجارية باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد الوطني، هذا من ناحية الوطنية.

إما من الناحية التطبيقية فقد قمنا بالدراسة على مستوى بنك البركة لوكالة الوادي من أجل إجراء بحثنا والذي يتمثل في تدقيق الداخلي في مصلحة المحاسبة والمالية.

إن التدقيق الداخلي في البنوك يساعد الاقتصاد ككل كما انه يساعد الميسرين في اتخاذ قرارات سليمة تساعد في إدارة أعمالهم، وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء والفجوات الموجودة وأسباب وجودها والتوصل إلى نتائج وتوصيات مقترحة مع الأخذ بها من أجل حماية حقوق الغير، وكذا تحسين الأداء.

ولا يسعنا في الأخير سوى القول بأن نتائج دراستنا هي جهد إضافي يضاف إلى الجهود التي سبقتها في هذا المجال ونرجو من الله أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل مع الألمان بجوانب الموضوع والأخذ بعين الاعتبار جملة الاقتراحات المقدمة.

نتائج الدراسة:

لقد وجدنا التدقيق الداخلي لا زال بعيدا كل البعد رغم التطورات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد، وهذا راجع إلى بعض الصعوبات والمتمثلة في:

✚ تطبيق إجراءات التدقيق الداخلية لا يتم بصورة جيدة وفعالة؛

✚ عدم وجود نظام جيد لتسيير المعلومات بالمؤسسة؛

✚ عدم التحكم في المخاطر البنكية، وخاصة في مجال القروض وهذا راجع لانعدام رقابة صارمة للقروض الممنوحة، وغياب الموظفين المتخصصين في دراسة المخاطر.

الاقتراحات:

سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

✚ استغلال الطاقات المادية والبشرية بكيفية رشيدة وعقلانية؛

✚ إعداد رقابة داخلية حسب مقاييس يجب أن تحترم وهذا من أجل تغطية المخاطر؛

✚ توظيف الحاصلين على شهادات عليا من أجل تفادي النقص من الكمية والنوعية؛

✚ إعداد سياسة واضحة ومفهومة لمنح القرض وتوفير في نفس الوقت الوسائل اللازمة لهذه السياسات.

أفاق الدراسة:

في إطار هذا العمل ولو بصورة مبسطة تبقى هناك العديد من النقاط واجبة الدراسة وتبقى بحاجة إلى دراسة بشكل أوسع وأشمل وهذا باعتبار أن المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لها أهمية كبيرة، وهذه الأهمية تتعدى البنوك التجارية لتشمل الاقتصاد الوطني ككل، وفي هذا الصدد يمكن أن نختم الإشكالية التالية آملين التطرق إليها:

✚ ما هي متطلبات نجاح نظام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية؟ وما هي آلياتها؟ في حين تبقى هذه الآفاق موضوعا للدراسة والأبحاث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية

1-1- الكتب

1. نبيل إبراهيم سعد، العقود المسماة (عقد البيع)، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
2. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفقا لمعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
3. محمد صالح، التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن.
4. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
5. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفقا لمعايير الدولية الصادرة عن IIA، الأردن.

2-1- رسائل وأطروحات

6. إيمان دغه، رحمة عنان، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة -، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. أم كلثوم أولاد البركة، سمية عيسى، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-، مذكرة ماستر، جامعة دراية، أدرار، الجزائر، 2016.
8. صالح محمد يزيد، اثر التدقيق الداخلي كآلية للحكومة على رفع تنافسية المؤسسة -دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (أ ل د) في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
9. رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
10. فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للنسيج والتجهيزات sonitex - بسكرة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
11. أم كلثوم أولاد البركة، سمية عيسى، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.
12. بلال عيمون، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS - مسيلة-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

قائمة المراجع

13. حمو سامية، التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.
14. فاطيمة مجاش، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية —دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.
15. علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة ام البواقي -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي.
16. فضيل فاطمة الزهراء، مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات في المؤسسة- دراسة حالة مؤسسة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.
17. أسسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ المصرفية، مذكرة ماستر، في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

1- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

2.1- Livres

2010, alger, èolitions houma, les applications de l'audit interne.Khalassi rèda

2- مواقع الانترنت

بتاريخ 20 أفريل 2022 شوهده [http://www.starshams.com/2021/05/internat\(1\)-audit.htm](http://www.starshams.com/2021/05/internat(1)-audit.htm)

الملاحق

[illegible]

امضاء و ختم الأمر